联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

هيئة تدابير الصحة النباتية

الدورة الخامسة عشرة

الاجتماع الافتراضي، 16 و18 مارس/آذار و1 أبريل/نيسان 2021

اعتماد الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات للفترة 2020–2030

البند 8–1 من جدول الأعمال

من إعداد أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمتطوعين من الأطراف المتعاقدة

أوّلًا– المقدمة

1- إن عملية إعداد الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات للفترة 2020–2030 (الإطار الاستراتيجي) جارية منذ عام 2014. وقد خضع منذ ذلك التاريخ للكثير من الصياغة والتشاور والتعقيبات الواردة والتنقيح. ويوصي المكتب حاليًا هيئة تدابير الصحة النباتية (الهيئة) في دورتها الخامسة عشرة (2021) باعتماد الإطار الاستراتيجي. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للإطار الاستراتيجي للفترة 2020–2030 باعتباره الملحق 1 بهذه الوثيقة.

ثانيًا– معلومات أساسية

2- اضطلع الاجتماع الثالث للمجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي، في عام 2014، بعملية لتحديد التحديات المقبلة التي تواجه الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (الاتفاقية الدولية). وقد أجريت هذه العملية تحت شعار "الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في عشرين عامًا". وبادر المشاركون إلى تصنيف التحديات والفرص الممكنة للاتفاقية الدولية واختيار عدد من المواضيع باعتبارها قيمة للمزيد من التمحيص.

3- وقررت المجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي (المجموعة) في اجتماعها الرابع الذي عقدته في عام 2015 أنّ العملية الخاصة بالاتفاقية الدولية في عشرين عامًا ينبغي أن تشكل الأساس لتنقيح الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية. واعتُبر أنّ "الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية للفترة 2020–2030" ينبغي أن يكون مسعى طموحًا يمكن لمجتمع الاتفاقية الدولية أن يستكشف في إطاره أنشطة جديدة في السنوات التي تلي السنة الدولية للصحة النباتية المقترحة

في 2020. وتطوّع كلّ من السيد Peter Thomson (نيوزيلندا) والسيد Ralf Lopian (فنلندا)، وهما عضوان في المجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي، لقيادة عملية صياغة الإطار الاستراتيجي.

4- وخلال الاجتماع الخامس للمجموعة في عام 2016، عرض المتطوعان مشروع هيكل الإطار الاستراتيجي وقامت المجموعة بمناقشته. كما ناقشت هذه المجموعة الأهداف الاستراتيجية المقترحة للمشروع وبتّت في أنشطة التنمية الممكنة للاتفاقية الدولية في المستقبل.

5- وقدمت الهيئة، في عام 2017، تعليقات على الهيكل الرفيع المستوى والمضمون المقترحين للإطار الاستراتيجي للفترة 2020–2030، مع التركيز بشكل خاص على الرؤية والمهمة والأهداف الاستراتيجية. واتُفق بالإجمال على ضرورة ربط أهداف الإطار الاستراتيجي بشكل وثيق بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتم إعداد مشروع جديد ومناقشته خلال اجتماع المجموعة في أكتوبر/تشرين الأول 2017. وقدمت المجموعة تعليقات مفصّلة على جميع جوانب الإطار الاستراتيجي تقريبًا. وأُدرجت تعقيبات المجموعة في نسخة جديدة من الوثيقة.

6- وقدمت الهيئة، في عام 2018، تعليقًا، وأعقبت ذلك مشاورة قطرية كاملة. وقد ورد ما يزيد عن 850 تعليقًا. نظر فيها القيّمان على صياغة الإطار الاستراتيجي بدقة وقبلا بنسبة كبيرة منها، ما أدى إلى إدخال عدد من التعديلات على الوثيقة. وفي اجتماع المجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي الذي انعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2018، وردت التعقيبات النهائية. ودعت المجموعة القيّمين على الصياغة، بالتعاون مع الأمانة، إلى وضع اللمسات النهائية على الوثيقة استنادًا إلى تعليقات المجموعة. وقام المكتب بعد ذلك بعرض الصيغة المنقحة للإطار على الهيئة في دورتها الرابعة عشرة (2019) لإقراره.

7- وأقرت الهيئة، في عام 2019، محتويات الإطار وقدمت بعض التعليقات. وتم تناول التعليقات المقدمة خلال الدورة الرابعة عشرة للهيئة في نسخة جديدة للنص، استعرضت مرة أخرى من قبل المجموعة في الاجتماع الذي انعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2019، وإقرارها من جانب مكتب الهيئة لاعتمادها من قبل الهيئة في دورتها الخامسة عشرة (2021).

ثالثًا– الموجز

8- يؤثر دخول الآفات النباتية وانتشارها أو تفشيها تأثيرًا كبيرًا على الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والازدهار الاقتصادي. وثمة مجموعة واسعة من الآفات النباتية التي تهدد الإنتاج الغذائي العالمي، وإنتاجية الغابات وتنوعها البيولوجي، والنباتات البرية للبيئة الطبيعية. وتشكل الحيلولة دون انتشار تلك الآفات وتوطنها في بلدان وأقاليم جديدة الهدف الذي تصبو إليه المنظمات الوطنية لوقاية النباتات والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (الاتفاقية الدولية). والوقاية هي أكثر فعالية من حيث الكلفة قياسًا إلى بدائل الإبقاء على المكافحة الطويلة الأجل أو الاحتواء أو الاستئصال أو، في أسوأ الحالات، التبعات التي تحدث دون رقيب. وإن المنظمة الوطنية لوقاية النباتات هي السلطة المختصة في بلد ما،

فهي المسؤولة عن توفير ضمانات الصحة النباتية الحكومية وتلقيها، لذا ينبغي تزويدها بما يلزم من موارد للنهوض بكفاءة بالمهام الملقاة على عاتقها.

9- وتعتبر الاتفاقية الدولية المعاهدة الدولية العالمية لحماية الموارد النباتية (بما في ذلك الغابات والنباتات المائية والنباتات غير المزروعة والتنوع البيولوجي) من الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الآفات النباتية، ولتيسير التجارة الآمنة من خلال العمل المشترك والفعال للحيلولة دون دخول الآفات النباتية وانتشارها، ولتعزيز التدابير المناسبة لمكافحتها. وتشكل المعايير الدولية التي توضع ضمن إطار الاتفاقية الدولية، وتحت رعاية أمانة هذه الأخيرة، المعايير الدولية الوحيدة لتدابير الصحة النباتية المعترف بها في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ويبلغ عدد الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية 183 طرفًا متعاقدًا، ويخضع تنفيذ أحكامها لتنظيم هيئة تدابير الصحة النباتية (المشار إليها هنا باسم "الهيئة")، التي تتولى بالأساس تحديد الإجراءات الهادفة إلى مكافحة انتشار الآفات في مناطق جديدة، ووضع واعتماد معايير دولية للصحة النباتية وتوصيات ترمي إلى تحقيق الاتساق في التجارة الدولية، ومساعدة البلدان في تنفيذ تلك الإجراءات والمعايير. وتتناول هذه الوثيقة عمل الهيئة وأولوياتها للسنوات العشر القادمة.

10- وقد وُضع الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية للفترة 2020–2030 لدعم المنظمات الوطنية لوقاية النباتات والهيئة في عملها لتذليل التحديات المستجدة المرتبطة بنمو وتزايد تنوع التجارة العالمية في المنتجات الغذائية والزراعية والحرجية، وتزايد حجم وسرعة نقل الركاب والبضائع. وهو يتيح بيئة تشغيلية جديدة لمواجهة التغييرات الهيكلية والتشغيلية المتوقعة التي ستواجهها المنظمات الوطنية لوقاية النباتات خلال الفترة 2020–2030. وتشمل هذه التغييرات التطورات الحاصلة في مجالي تجهيز البيانات ونقلها وكذلك الاعتبارات المتعلقة، على سبيل الذكر، بمدى إمكانية تبسيط عمليات التخليص الحدودي لتيسير التجارة السريعة في المنتجات القابلة للتلف. وسيؤثر التقدم المحرز في مجالي العلوم وتنمية القدرات، مثل الاستشعار عن بعد، تأثيرًا كبيرًا على أنشطة الصحة النباتية وكذلك التخفيف من حدة الآثار ذات الصلة بتغير المناخ على الزراعة وصحة النباتات. وقد أخذت كل هذه المسائل وغيرها من التغييرات وآثارها على البيئة التشغيلية للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات والهيئة بعين الاعتبار لدى وضع هذا الإطار الاستراتيجي.

11- ويعكس الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية المهمة الاستراتيجية للاتفاقية الدولية ورؤيتها وهدفها، ويعرض العناصر التشغيلية التي ستساعد على بلوغ هذه الأهداف. ويشمل ذلك ثلاثة أنشطة أساسية وثلاثة أهداف استراتيجية، وجدول أعمال للتنمية يحتوي على ثمانية برامج ذات أولوية لمجالات عمل جديدة. (يرجى أيضًا الاطلاع على الرسم البياني المؤلف من صفحة واحدة في نهاية هذا الموجز.

12- و**الأنشطة الأساسية** التي تم تحديدها هي بالأساس الأدوات المستخدمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية الدولية.

13- ويعد النشاط الأساسي **لوضع المعايير** أداة هامة لزيادة التنسيق الدولي وآثاره الإيجابية على التجارة الدولية والحيلولة دون انتشار الآفات النباتية. ويقرّ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية بالمعايير الموضوعة تحت رعاية أمانة الاتفاقية الدولية بصفتها المعايير الدولية الوحيدة للصحة النباتية. ويشكل التنسيق الدولي، من خلال وضع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية، أحد "أسباب وجود" الاتفاقية الدولية وهو في طليعة الجهود التي تبذلها الهيئة للحيلولة دون انتشار الآفات النباتية.

14- ويمثل **التنفيذ وتنمية القدرات** نشاطًا أساسيًا هامًا ومكونًا لا غنى عنه لعمل الاتفاقية الدولية. وفي غياب تنمية قدرات مناسبة لتمكين الأطراف المتعاقدة من تنفيذ الاتفاقية ومعاييرها بشكل فعال، لا طائل من وراء وضع المعايير. وتوفر الهيئة، من خلال مجموعة من معايير تدابير الصحة النباتية وبرامج تنمية القدرات، إطار العمل للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات والدعم لمساعدتها على بناء قدراتها على تأدية مهامها. وبدون أنشطة فعالة في مجالي التنفيذ وتنمية القدرات، ستصبح أهداف الاتفاقية الدولية، المتمثلة في منع انتشار الآفات، عديمة الجدوى، خاصة بالنسبة إلى الدول الأشد فقرًا والأكثر تضررًا بتغير المناخ.

15- وتعتبر **الاتصالات والتعاون الدولي** كنشاط أساسي أداة لا غنى عنها تهدف إلى كفالة فهم احتمال حدوث آثار سلبية وخيمة جراء دخول الآفات حول العالم وإدراج الصحة النباتية في اعتبارات سياسات المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية. ومن الأهمية بمكان إجراء اتصالات مهنية مع الجماهير الرئيسية وإقامة تعاون مكثف مع المنظمات الدولية الأخرى للحفاظ على الزخم بعد السنة الدولية للصحة النباتية في عام 2020.

16- وينطوي كل هدف من الأهداف الاستراتيجية الثلاثة على عدد من مجالات النتائج الرئيسية التي تبيّن الأثر الذي تتوقع الهيئة رؤيته عندما تعمل الهيئة والأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات والمنظمات الشريكة بنجاح يدًا بيد لتنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي. وستتحقق النتائج من خلال كل من العمل الأساسي للاتفاقية الدولية وجدول أعمال التنمية الخاص بها.

17- **الهدف الاستراتيجي ألف** – تعزيز الأمن الغذائي العالمي وزيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة. يرمي هذا الهدف إلى الحد من انتشار الآفات على المستوى الدولي نظرًا إلى أن الخسائر الناجمة عن انتشار آفة جديدة وانتقالها إلى مناطق أو محاصيل جديدة يمكن أن يكون أكثر مأساوية بكثير من الآفات المتوطنة في منطقة معينة. ويظهر أثر الآفات النباتية على الأمن الغذائي بشكل خاص في بلدان العالم النامي التي تفتقر فيها الأطر التنظيمية الخاصة بالصحة النباتية إلى القدرات اللازمة في الكثير من الأحيان. ويمكن لإنتاجية المحاصيل، في حال تم الحد من انتشار الآفات وتحسين إدارتها، أن تسجّل زيادة ويمكن خفض تكاليف الإنتاج.

18- **الهدف الاستراتيجي باء** – حماية البيئة من آثار الآفات النباتية. يمكن للآفات النباتية التي هي من الأنواع الغريبة الغازية أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا ومدمرًا على البيئات البرية والبحرية وبيئات المياه العذبة والزراعة والغابات. ويعالج الهدف

الاستراتيجي باء الشواغل البيئية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي النباتي والمشاكل المستجدة المرتبطة بالآفات النباتية باعتبارها أنواعًا غريبة غازية وآثار تغير المناخ.

19- **الهدف الاستراتيجي جيم** – تيسير تطوير التجارة الآمنة والنمو الاقتصادي. تعد التجارة في النباتات والمنتجات النباتية جزءًا بالغ الأهمية من معظم الاقتصادات الوطنية. ومن الواضح أن الإيرادات المتأتية من هذه التجارة تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية والازدهار للمجتمعات الريفية والقطاعات الزراعية. وتشكل التجارة الدولية المسار المحتمل الرئيسي الذي من خلاله تنتشر الآفات على الصعيد العالمي، ولذلك تهدف الاتفاقية الدولية إلى تعظيم فوائد التجارة عن طريق تمكين البلدان من الحد من خطر انتشار الآفات على المستوى الدولي من خلال تطبيق معايير منسقة للصحة النباتية. وتساعد المعايير الصادرة عن الاتفاقية الدولية البلدان على إنشاء نظم استيراد وتصدير تقوم بإدارة مخاطر الآفات المرتبطة بالتجارة في النباتات والمنتجات النباتية. وعند تطبيق هذه النظم تطبيقًا صحيحًا، يمكن للتجارة أن تتم بأمان (أي دون انتشار الآفات النباتية).

20- ويحدد **جدول أعمال التنمية للاتفاقية الدولية للفترة 2020–2030**، ببرامجه الإنمائية الرئيسية الثمانية، العمل الجديد ذا الأولوية الذي يتماشى مع رؤية الاتفاقية الدولية ومهمتها وأهدافها الاستراتيجية. ويقوم تحديد هذه البرامج ذات الأولوية على التغييرات المحتملة في البيئة التشغيلية لمنظمات وقاية النباتات الوطنية والإقليمية والعالمية وما يرتبط بذلك من فرص وتحديات. وإن برامج التنمية الرئيسية راسخة بقوة في الأهداف الاستراتيجية للإطار الاستراتيجي، وتضمن أن تكون الهيئة في وضع جيد يمكّنها من مواصلة تطوير وتنسيق أنشطة الصحة النباتية الدولية بما يتجاوز عام 2030. وفي الوقت الذي تتيح فيه بنود جدول أعمال التنمية فرصًا كبيرة للنهوض بمهمة الاتفاقية الدولية، فإن إحراز تقدم بشأنها يتوقف على تأمين ما يكفي من الموارد. ويرد كل برنامج من البرامج الثمانية بالتفصيل في هذا الإطار الاستراتيجي، بما في ذلك النتيجة المنشودة لعام 2030.

21- وستبادر الهيئة إلى استعراض وتكييف جدول أعمال التنمية أو أجزاء أخرى من الإطار الاستراتيجي كلّما دعت الحاجة إلى ذلك من خلال المجموعتين الرئيسيتين المعنيتين بالتخطيط الاستراتيجي التابعتين لها، وهما: المجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي التابعة للاتفاقية الدولية ومكتب الهيئة.

رابعًا– القرار الصادر عن الهيئة في دورتها الخامسة عشرة

22- إن الهيئة مدعوة إلى القيام بما يلي:

(1) *اعتماد* الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية للفترة 2020–2030.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

أبريل/نيسان
2021

الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات 2020-2030

حماية الموارد النباتية في العالم من الآفات

أبريل/نيسان
2021

الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات 2030–2020

حماية الموارد النباتية في العالم من الآفات

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما، 2020

الاقتباس المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة. 2020. *الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات* (2020–2030). روما. صدر عن منظمة الأغذية والزراعة بالنيابة عن أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. 45 صفحة. الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

لا تُعبر الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

وتمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف /المؤلفين، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

[insert number] ISBN

© منظمة الأغذية والزراعة، 2021.

بعض حقوق الطبع محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر–غير التجاري– الترخيص بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (CC BY-NC-SA 3.0 IGO؛ https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/legalcode).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يجوز نسخ هذا العمل وإعادة توزيعه وتعديله للأغراض غير التجارية، شريطة التنويه على النحو المناسب بمصدر العمل. وينبغي ألا ترد في أي استخدام لهذا العمل أي إشارة توحي بأن منظمة الأغذية والزراعة تؤيد منظمة أو منتجات أو خدمات بعينها. ولا يُسمح باستخدام شعار المنظمة. وفي حال تعديل العمل، يجب أن يكون مرخصًا بموجب نفس رخصة المشاع الإبداعي أو ما يعادلها. وفي حال ترجمته، يجب أن تتضمن الترجمة، بالإضافة إلى التنويه المطلوب، بيان إخلاء المسؤولية التالي: "هذه الترجمة ليست صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة". والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى هذه الترجمة أو دقتها. ويكون النص الأصلي الصادر باللغة الإنكليزية هو النص المعتمد.

ويُسوّى ما ينشأ في إطار هذه الرخصة من نزاعات تتعذَّر تسويتها بالوسائل الودية عن طريق الوساطة والتحكيم، على النحو المبين في المادة 8 من الرخصة، ما لم يرد ما يفيد بخلاف ذلك. وقواعد الوساطة الواجبة التطبيق هي قواعد الوساطة الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules، ويُجرى أي تحكيم وفقًا لقواعد التحكيم الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد في هذا العمل منسوبة إلى طرف ثالث، من قبيل الجداول أو الأشكال أو الصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة استخدامها، والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف. ويتحمل المستخدم دون سواه مخاطر المطالبات الناجمة عن التعدي على أي مكون في العمل مملوك لطرف ثالث.

المبيعات والحقوق والترخيص. وتُتاح المواد الإعلامية للمنظمة على موقعها الإلكتروني (www.fao.org/publications). ويمكن شراؤها على الموقع التالي: publications-sales@fao.org. وتقدم طلبات الاستخدام التجاري على الموقع التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request. وتقدم طلبات الاستخدام التجاري على الموقع التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request. وتقدم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص على العنوان التالي: copyright@fao.org.

الغرض من هذه الوثيقة

تهدف هذه الوثيقة إلى الإفادة عن عمل هيئة تدابير الصحة النباتية (المشار إليها في ما يلي باسم "الهيئة") وأولوياتها للسنوات العشر القادمة.

وستُمكّن هذه الوثيقة القرّاء من فهم الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والعمل الذي تقوم به الهيئة، وما تحاول تحقيقه، وما أهميتها.

وستُوجه هذه الوثيقة الأنشطة المتعلقة بالصحة النباتية التي تضطلع بها الهيئة وشركاؤها الرئيسيون، ألا وهي: المنظمات الوطنية لوقاية النباتات التابعة للأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2030. وعشر سنوات هي فترة طويلة. ولذلك مع تطور العالم، من المتوقع أن يتكيف مجتمع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وأن يستجيب لضمان بقائها في المسار الصحيح، ليس وفقًا لما تقرر اليوم، ولكن وفقًا لما يجب أن تكون عليه في المستقبل.

إلى من تتوجه هذه الوثيقة وما هو الغرض منها؟

تستهدف هذه الوثيقة جماهير واسعة.

- ستستخدم **الأطراف المتعاقدة والمنظمات الوطنية لوقاية النباتات والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات** هذه الوثيقة على جميع المستويات الحكومية وعبر المنظمات الحكومية وغير الحكومية للإبلاغ عن الطريقة التي تدعم بها أنشطة الهيئة بلدًا ما لتحقيق أهدافه في مجالات وقاية النباتات، والأمن الغذائي، وحماية الغابات والبيئة، والتجارة الآمنة والتنمية الاقتصادية. ويمكن أن تستخدم الأطراف المتعاقدة والمنظمات الوطنية لوقاية النباتات والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات هذا الإطار الاستراتيجي لمواءمة استراتيجياتها وأنشطتها من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
- سيَفهم **المنتجون الزراعيون والمزارعون والمصدّرون والمستوردون** بشكل أفضل خطر الآفات النباتية والحاجة الماسة إلى الخدمات والتدابير المتعلقة بحماية النباتات، لا سيما المعايير العالمية للصحة النباتية، من أجل حماية الإنتاجية والربحية الزراعية المستدامة.
- ستكون **شُعب أو إدارات منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة** قادرة على الاطلاع على العمل الذي تقوم به أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والذي يمكن أن يرتبط بأنشطتها وبرامجها. وقد ترى أيضًا كيف يمكن لأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات الاستفادة من معرفة عملها أو المساهمة فيه. وسيؤدي ذلك إلى زيادة فرص مواءمة الجهود وتحسين استخدام الموارد وتحقيق نتائج أفضل.
- ستكون **الوكالات المانحة** قادرة على تحديد الفرص المناسبة لتحقيق أهدافها من خلال العمل مع مجتمع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. ويُمكنها إيجاد مجالات محددة ترغب في الاستثمار فيها لإحداث تغيير على المستوى العالمي، أو قد تُساعدها هذه الوثيقة في تحديد المجالات ذات الأولوية أثناء عملها مع فُرادى البلدان.
- سيستخدم **مندوبو الأطراف المتعاقدة في اجتماعات الهيئة السنوية** هذه الوثيقة لمواصلة التركيز على الأهداف المتفق عليها ومجالات النتائج الرئيسية عند تحديد الأولويات للسنوات القادمة. وقد يستغرق إحداث التغيير عدّة سنوات، لذلك ستُساعدهم هذه الوثيقة على تذكر العناصر المهمة وأسباب أهميتها، وستُساعدهم على توضيح أسباب تغيير النهج المتّبع وتعزيز المرونة للتكيف مع التغييرات.

بيان المحتويات (يتم تحديث أرقام الصفحات بعد النشر)

1– الموجز 4

2– المقدمة 8

3– الآفات النباتية 9

4– البيئة التشغيلية للفترة 2020–2030 10

4–1 تجارة متنامية وأكثر تنوعًا 11

4–2 التغيرات الهيكلية والتشغيلية في طريقة عمل المنظمات الوطنية لوقاية النباتات 12

4–3 تطوير المعارف العلمية والقدرات 14

4–4 آثار تغيّر المناخ على الصحة النباتية 15

5– مهمة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ورؤيتها وهدفها 16

6– الأنشطة الأساسية 17

6–1 وضع المعايير 17

6–2 التنفيذ وتنمية القدرات 18

6–3 الاتصالات والتعاون الدولي 19

7– الأهداف الاستراتيجية 22

7–1 تعزيز الأمن الغذائي العالمي وزيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة 24

7–2 المساهمة في خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030 25

7–3 حماية البيئة من آثار الآفات النباتية 25

7–4 المساهمة في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 27

7–5 تيسير التجارة الآمنة والتنمية والنمو الاقتصادي 27

7–6 المساهمة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 28

8– جدول أعمال تطوير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات للفترة 2020–2030 30

8–1 مواءمة نظام تبادل البيانات الإلكترونية 30

8–2 المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية الخاصة بالسلع والمسارات 32

8–3 إدارة التجارة الإلكترونية ومسارات البريد والطرود البريدية 33

8–4 إعداد توجيهات بشأن الاستعانة بالكيانات من الأطراف الثالثة 34

8–5 تعزيز نظم الإنذار والاستجابة في مجال مكافحة تفشي الآفات 35

8–6 تقييم آثار تغير المناخ على الصحة النباتية وإدارتها 38

8–7 تنسيق الأبحاث المتعلقة بالصحة النباتية على المستوى العالمي 39

8–8 شبكة المختبرات التشخيصية 40

1- الموجز

[1] يؤثر دخول الآفات النباتية وانتشارها أو تفشيها تأثيرًا كبيرًا على الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والازدهار الاقتصادي. وثمة مجموعة واسعة من الآفات النباتية التي تهدد الإنتاج الغذائي العالمي، وإنتاجية الغابات وتنوعها البيولوجي، والنباتات البرية في البيئة الطبيعية. وتهدف المنظمات الوطنية لوقاية النباتات والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات إلى منع انتشار تلك الآفات وتوطنها في بلدان وأقاليم جديدة. ويُعدّ منع انتشار هذه الآفات أكثر فعالية من حيث الكلفة قياسًا إلى بدائل الإبقاء على المكافحة الطويلة الأجل للآفات أو احتوائها أو استئصالها أو، في أسوأ الحالات، عدم التصدي لآثارها. وبما أنّ المنظمة الوطنية لوقاية النباتات هي السلطة المختصة في بلد ما، فهي المسؤولة عن توفير ضمانات الصحة النباتية الحكومية وتلقيها، لذا ينبغي تزويدها بما يلزم من موارد لأداء مهامها بكفاءة.

[2] تُعتبر الاتفاقية الدولية المعاهدة الدولية العالمية لحماية الموارد النباتية (بما في ذلك الغابات والنباتات المائية والنباتات غير المزروعة والتنوع البيولوجي) من الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الآفات النباتية، ولتيسير التجارة الآمنة من خلال العمل المشترك والفعال بغية منع دخول الآفات النباتية وانتشارها، ولتعزيز التدابير المناسبة لمكافحتها. وتشكل المعايير الدولية التي توضع ضمن إطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وتحت رعاية أمانتها، المعايير الدولية الوحيدة لتدابير الصحة النباتية المعترف بها في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة وتدابير الصحة النباتية. ويبلغ عدد الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية 183 طرفًا متعاقدًا، ويخضع تنفيذ أحكامها لتنظيم هيئة تدابير الصحة النباتية (الهيئة) التي تتولى بشكل أساسي تحديد الإجراءات الهادفة إلى مكافحة انتشار الآفات في مناطق جديدة، ووضع واعتماد معايير دولية للصحة النباتية وتوصيات رامية إلى تحقيق الاتساق في التجارة الدولية، ومساعدة البلدان في تنفيذ تلك الإجراءات والمعايير. وتتناول هذه الوثيقة عمل الهيئة وأولوياتها للسنوات العشر القادمة.

[3] وُضع الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية للفترة 2020–2030 لدعم المنظمات الوطنية لوقاية النباتات والهيئة في عملها من أجل التغلب على التحديات المستجدة المرتبطة بنمو وتزايد تنوع التجارة العالمية في المنتجات الغذائية والزراعية والحرجية، وتزايد حجم وسرعة نقل الركاب والبضائع. وهو يتيح بيئة تشغيلية جديدة لمواجهة التغييرات الهيكلية والتشغيلية المتوقعة التي ستواجهها المنظمات الوطنية لوقاية النباتات خلال الفترة 2020–2030. وتشمل هذه التغييرات التطورات الحاصلة في مجالي تجهيز البيانات ونقلها وكذلك الاعتبارات المتعلقة، على سبيل المثال، بمدى إمكانية تبسيط عمليات التخليص الجمركي لتيسير التجارة السريعة بالمنتجات القابلة للتلف. وسيؤثر التقدم المحرز في مجالي العلوم وتنمية القدرات، مثل الاستشعار عن بُعد، تأثيرًا كبيرًا على أنشطة الصحة النباتية وسيُسهم كذلك في التخفيف من حدة آثار تغير المناخ على الزراعة والصحة النباتية. وقد أُخذت كل هذه المسائل وغيرها من التغييرات وآثارها على البيئة التشغيلية للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات والهيئة بعين الاعتبار لدى وضع هذا الإطار الاستراتيجي.

[4] يعكس الإطار الاستراتيجي للاتفاقية المهمة الاستراتيجية للاتفاقية ورؤيتها وهدفها، ويعرض العناصر التشغيلية التي ستساعد على بلوغ هذه الأهداف. ويشمل ذلك ثلاثة أنشطة أساسية وثلاثة أهداف استراتيجية، وجدول أعمال للتنمية يحتوي على ثمانية برامج ذات أولوية لمجالات عمل جديدة. (يُرجى أيضًا الاطلاع على الرسم البياني الذي يقع ضمن صفحة واحدة في نهاية هذا الموجز.)

[5] **الأنشطة الأساسية** التي تم تحديدها هي بالدرجة الأولى الأدوات المستخدمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية الدولية.

[6] يُعدّ النشاط الأساسي **لوضع المعايير** أداة هامة لزيادة التنسيق الدولي وآثاره الإيجابية على التجارة الدولية ومنع انتشار الآفات النباتية. ويقرّ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية بالمعايير الموضوعة تحت رعاية أمانة الاتفاقية الدولية بصفتها المعايير الدولية الوحيدة للصحة النباتية. ويشكل التنسيق الدولي، من خلال وضع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية، أحد "أسباب وجود" الاتفاقية الدولية. وهو في طليعة الجهود التي تبذلها الهيئة لمنع انتشار الآفات النباتية.

[7] يمثل **التنفيذ وتنمية القدرات** نشاطًا أساسيًا هامًا ومكونًا لا غنى عنه لعمل الاتفاقية الدولية. وفي غياب تنمية قدرات مناسبة لتمكين الأطراف المتعاقدة من تنفيذ الاتفاقية ومعاييرها بشكل فعال، سيُصبح وضع المعايير عديم الفائدة. وتوفر الهيئة، من خلال مجموعة من المعايير المتعلقة بتدابير الصحة النباتية وبرامج لتنمية القدرات، إطار العمل للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات والدعم لمساعدتها على بناء قدراتها وتأدية مهامها. ومن دون أنشطة فعالة في مجالي التنفيذ وتنمية القدرات، ستصبح أهداف الاتفاقية الدولية، المتمثلة في منع انتشار الآفات، عديمة الجدوى، خاصة بالنسبة إلى الدول الأشد فقرًا والأكثر تضررًا بتغير المناخ.

[8] تُعتبر **الاتصالات والتعاون الدولي** بوصفها نشاطًا أساسيًا أداة لا غنى عنها تهدف إلى ضمان فهم احتمال حدوث آثار سلبية وخيمة جراء دخول الآفات حول العالم وإدراج الصحة النباتية في اعتبارات سياسات المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية. ويكتسي إجراء اتصالات مهنية مع الجماهير الرئيسية وإقامة تعاون مكثف مع المنظمات الدولية الأخرى أهمية خاصة للحفاظ على الزخم في أعقاب السنة الدولية للصحة النباتية في عام 2020.

[9] ينطوي كلّ هدف من الأهداف الاستراتيجية الثلاثة على عدد من مجالات النتائج الرئيسية التي تبيّن الأثر الذي تتوقع الهيئة رؤيته عندما تعمل الهيئة والأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات والمنظمات الشريكة بنجاح يدًا بيد لتنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي. وستتحقق النتائج من خلال كلّ من العمل الأساسي للاتفاقية الدولية وجدول أعمال التنمية الخاص بها.

[10] **الهدف الاستراتيجي ألف** – *تعزيز الأمن الغذائي العالمي وزيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام*. يرمي هذا الهدف إلى الحد من انتشار الآفات على المستوى الدولي كون الخسائر الناجمة عن انتشار آفة جديدة وانتقالها إلى مناطق أو محاصيل جديدة يمكن أن تكون أكثر مأساوية بكثير من الآفات المتوطنة في منطقة معيّنة. ويظهر أثر الآفات النباتية على الأمن الغذائي بشكل خاص في بلدان العالم النامي التي تفتقر فيها الأطر التنظيمية الخاصة بالصحة النباتية إلى القدرات اللازمة في الكثير من الأحيان. ويمكن لإنتاجية المحاصيل، في حال تم الحدّ من انتشار الآفات وتحسين إدارتها، أن تسجّل زيادة ويمكن خفض تكاليف الإنتاج.

[11] **الهدف الاستراتيجي باء** – *حماية البيئة من آثار الآفات النباتية*. يمكن أن تؤثر الآفات النباتية التي هي من الأنواع الغريبة الغازية تأثيرًا كبيرًا ومدمرًا على البيئات البرية والبحرية وبيئات المياه العذبة والزراعة والغابات. ويعالج الهدف الاستراتيجي باء الشواغل البيئية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي النباتي والمشاكل المستجدة المرتبطة بالآفات النباتية باعتبارها أنواعًا غريبة غازية وبآثار تغير المناخ.

[12] **الهدف الاستراتيجي جيم** – *تيسير التجارة الآمنة والتطوير والنمو الاقتصادي*. تعدّ التجارة بالنباتات والمنتجات النباتية جزءًا بالغ الأهمية من معظم الاقتصادات الوطنية. ومن الواضح أن الإيرادات المتأتية من هذه التجارة تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية والازدهار للمجتمعات الريفية والقطاعات الزراعية. وتشكل التجارة الدولية المسار المحتمل

الرئيسي الذي تنتشر من خلاله الآفات على الصعيد العالمي، ولذلك تهدف الاتفاقية الدولية إلى تعظيم فوائد التجارة عن طريق تمكين البلدان من الحدّ من خطر انتشار الآفات على المستوى الدولي من خلال تطبيق معايير منسقة للصحة النباتية. وتساعد المعايير الصادرة عن الاتفاقية الدولية البلدان على إنشاء نظم استيراد وتصدير تقوم بإدارة مخاطر الآفات المرتبطة بالتجارة في النباتات والمنتجات النباتية. وعند تطبيق هذه النظم تطبيقًا صحيحًا، يمكن للتجارة أن تتمّ بأمان (أي من دون انتشار الآفات النباتية).

[13] يحدد **جدول أعمال التنمية للاتفاقية الدولية للفترة 2020–2030**، ببرامجه الإنمائية الرئيسية الثمانية، العمل الجديد ذي الأولوية الذي يتماشى مع رؤية الاتفاقية الدولية ومهمتها وأهدافها الاستراتيجية. ويقوم تحديد هذه البرامج ذات الأولوية على التغييرات المحتملة في البيئة التشغيلية لمنظمات وقاية النباتات الوطنية والإقليمية والعالمية وما يرتبط بذلك من فرص وتحديات. وإن برامج التنمية الرئيسية راسخة بقوة في الأهداف الاستراتيجية للإطار الاستراتيجي، وتضمن أن تكون الهيئة في وضع جيد يمكّنها من مواصلة تطوير وتنسيق أنشطة الصحة النباتية الدولية بما يتجاوز عام 2030. وفي الوقت الذي تتيح فيه بنود جدول أعمال التنمية فرصًا كبيرة للنهوض بمهمة الاتفاقية الدولية، فإن إحراز تقدم بشأنها يتوقف على تأمين ما يكفي من الموارد. ويرد كل برنامج من البرامج الثمانية بالتفصيل في هذا الإطار الاستراتيجي، بما في ذلك النتيجة المنشودة لعام 2030.

[14] وستبادر الهيئة إلى استعراض وتكييف جدول أعمال التنمية أو أجزاء أخرى من الإطار الاستراتيجي كلّما دعت الحاجة إلى ذلك من خلال المجموعتين الرئيسيتين المعنيتين بالتخطيط الاستراتيجي التابعتين لها، وهما: مجموعة التخطيط الاستراتيجي التابعة للاتفاقية الدولية ومكتب الهيئة.

الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

الإطار الاستراتيجي للفترة 2020 – 2030

مهمتنا

حماية الموارد النباتية العالمية وتسهيل التجارة الآمنة

رؤيتنا

التقليل من انتشار الآفات النباتية وإدارة آثارها في مختلف البلدان بشكل فعال

هدفنا

تملك جميع البلدان القدرة على اتخاذ تدابير منسقة للحدّ من انتشار الآفات
والتقليل إلى أدنى حدّ من أثر الآفات على الأمن الغذائي والتجارة والنمو الاقتصادي والبيئة

الأهداف الاستراتيجية

أ	ب	ج
تعزيز الأمن الغذائي العالمي وزيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة	حماية الغابات والبيئة من آثار الآفات النباتية	تيسير تطوير التجارة الآمنة والنمو الاقتصادي

الأنشطة الأساسية

وضع المعايير	التنفيذ وتنمية القدرات	الاتصال والتعاون الدولي

جدول أعمال تطوير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات للفترة 2020–2030

1- مواءمة تبادل البيانات الإلكترونية.
2- المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية الخاصة بالسلع والمسارات.
3- إدارة التجارة الإلكترونية ومسارات الطرود البريدية.
4- صياغة مبادئ توجيهية بشأن الاستعانة بكيانات من الأطراف الثالثة.
5- تعزيز نظم الإنذار المبكر والاستجابة لحالات الطوارئ.
6- تقييم آثار تغير المناخ على الصحة النباتية وإدارتها.
7- تنسيق الأبحاث المتعلقة بالصحة النباتية على المستوى العالمي.
8- شبكات المختبرات التشخيصية.

المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030

2– المقدمة

[16] تُعتبر الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (المشار إليها في هذه الوثيقة باسم "الاتفاقية") المعاهدة الدولية العالمية لحماية الموارد النباتية (بما في ذلك الغابات والنباتات المائية والنباتات غير المزروعة والتنوع البيولوجي) من الآفات النباتية، ولتيسير التجارة الآمنة من خلال العمل المشترك والفعال من أجل منع انتشار الآفات النباتية ودخولها، ولتعزيز التدابير المناسبة لمكافحتها.

[17] جرى إيداع الاتفاقية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي تتولى إدارتها. وكانت قد تأسست كاتفاقية في عام 1951، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1952 وتم تعديلها في عامي 1979 و1997. وتُعدّ هيئة تدابير الصحة النباتية (المشار إليها في هذه الوثيقة باسم "الهيئة") الهيئة الرئاسية للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وتتولى أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات إدارة خطة العمل التي وافقت عليها الهيئة.

[18] لا يقتصر نطاق الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على حماية جميع النباتات المزروعة بل يشمل أيضًا حماية النباتات الطبيعية والمنتجات النباتية. وهي تشمل الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الآفات النباتية وعن النباتات التي تُعتبر آفات (يُطلق عليها مجتمعة في الاتفاقية اسم "الآفات"). وتشمل أيضًا المركبات والطائرات والسفن والحاويات وأماكن التخزين والتربة وغيرها من المواد الخاضعة للوائح التي يمكن أن تأوي الآفات أو تنشرها.

[19] توفر الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات إطارًا ومنتدى أساسيين للتعاون الدولي، ومواءمة الإجراءات، والتبادل الفني بين الأطراف المتعاقدة. وتشكل المعايير الدولية التي توضع ضمن إطار الاتفاقية الدولية، وتحت رعاية أمانتها، المعايير الدولية الوحيدة لتدابير الصحة النباتية المعترف بها في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة وتدابير الصحة النباتية.

[20] يتضمن تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات إقامة تعاون بين المنظمات الوطنية لوقاية النباتات، بوصفها الخدمات الرسمية التي أنشأتها الأطراف المتعاقدة لتنفيذ المهام المحددة قبل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، والتي تعمل بمثابة هيئات تنسيق على المستوى الإقليمي لتحقيق أهداف الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

[21] تضمّ الهيئة مندوبين عن كلّ من الأطراف المتعاقدة الذين بلغ عددهم 183 طرفًا متعاقدًا اعتبارًا من يوليو/ تموز 2019. وتجتمع الهيئة خلال شهر مارس / آذار أو أبريل / نيسان من كل عام، عادةً في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما بإيطاليا، من أجل تعزيز التعاون والاتفاق على خطة عمل لتنفيذ أهداف الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وبشكل خاص، تقوم الهيئة بما يلي:

- استعراض حالة وقاية النباتات في العالم؛
- تحديد الإجراءات الهادفة إلى مكافحة انتشار الآفات في مناطق جديدة؛
- وضع المعايير والتوصيات الدولية للصحة النباتية واعتمادها؛
- الموافقة على برامج لدعم تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمعايير المعتمدة؛
- التعاون مع المنظمات الدولية في المسائل التي تغطيها الاتفاقية.

[22] اكتسبت الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أهمية خاصة، وزادت أهميتها في ضوء تطور مخاطر الصحة النباتية المرتبطة بانتشار الآفات، والحاجة إلى وقاية الموارد النباتية والتنوع البيولوجي، لضمان الأمن الغذائي ولدعم التوسع المأمون للتجارة العالمية وفرص النمو الاقتصادي.

3- الآفات النباتية

[23] تسبب ظهور الآفات النباتية أو تفشيها في إلحاق أضرار بالغة بالأمن الغذائي والازدهار الاقتصادي. وهناك مجموعة واسعة من الآفات النباتية التي تهدد الإنتاج العالمي للأغذية (بما في ذلك إنتاج الأعلاف الحيوانية)، وإنتاجية الغابات وتنوعها البيولوجي، والنباتات البرية في البيئة الطبيعية. وتُعدّ بعض الآثار التي تسببت بها الآفات النباتية على مرّ التاريخ معروفة جيدًا، مثل:

- آفة اخضرار الحمضيات (التي تسببها بكتيريا *Candidatus Liberibacter asiaticus*) والتي تُصيب الحمضيات في أجزاء من الأمريكيتين وآسيا وأفريقيا.
- آفة صدأ ورق البن (التي تسببها فطريات *Hemileia Vastatix*) والتي تُصيب ورق البن في سريلانكا وأمريكا الوسطى والبرازيل.
- آفة الدردار الهولندي (التي تسببها فطريات *Ophiostoma ulmi*) على شجر الدردار في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
- دودة الحشد الخريفية (*Spodoptera frugiperda*) في الأمريكيتين ومؤخرًا في أفريقيا وآسيا.
- ذبول الفيوزاريوم الذي يُصيب الموز (والناجم عن فطريات *Fusarium oxysporum* f.sp. *cubense*) في أمريكا اللاتينية وآسيا وأستراليا وأفريقيا.
- العثة الغجرية (*Lymantria dispar*) في الغابات الشمالية الشرقية لأمريكا الشمالية.
- حشرة الفيلوكسرا (التي تسببها فطريات *Daktulosphaira vitifoliae*) والتي تصيب الكروم في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
- لفحة البطاطس (التي تسببها فطريات *Phytophthora infestans*) التي تُصيب البطاطس في آيرلندا.
- آفة أوراق المطاط في أمريكا الجنوبية (الناجمة عن فطريات *Microcyclus ulei*) والتي تُصيب المطاط في البرازيل.
- الأعراض التي تسببها زيليلا فاستيديوزا (*Xylella fastidiosa*) عبر مجموعة كبيرة من العوائل في أجزاء من الأمريكيتين وآسيا وأوروبا.
- آفة الصدأ الأصفر (الناجمة عن فطريات *Puccinia striiformis*) والتي تصيب القمح في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وشمال وشرق أفريقيا.

[24]

[25] مع أنّ تأثير الآفات يتراوح بين تأثير ضئيل وتأثير بالغ الخطورة، غالبًا ما يتعذر إجراء تقييم كامل لهذه التأثيرات في وقت مبكر. وإنّ منع انتشار هذه الآفات أكثر فعالية من حيث الكلفة قياسًا إلى بدائل الإبقاء على المكافحة الطويلة الأجل للآفات أو احتوائها أو استئصالها أو، في أسوأ الحالات عدم التصدي لآثارها. ويمكن العثور على بعض دراسات حالات الآفات التوضيحية في الأطر النصية (دراسات حالات الآفات 1-4).

دراسة حالات الآفات رقم 1: **البق البني المزخرف** (Halyomorpha halys)

© Roxana CICEOI، مركز أبحاث دراسات جودة المنتجات الغذائية والزراعية، جامعة العلوم الزراعية والطب البيطري، بوخارست، رومانيا، مستمدّ من قاعدة البيانات العالمية التابعة للمنظمة الأوروبية والمتوسطية لحماية النباتات.

البق البني المزخرف هو حشرة يقع منشؤها الأصلي في آسيا. ولقد غزت كلًا من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث انتشرت بسرعة. وفي منطقة المحيط الأطلسي الوسطى، سُجّلت خسائر فادحة في مجموعة من المحاصيل. وتشمل العوائل في المناطق التي تمّ غزوها العديد من أشجار الفاكهة والخضار والمحاصيل الصفيّة ونباتات الزينة والنباتات المحلية. وهي تُسبب خسائر اقتصادية فادحة في المحاصيل وإزعاجًا عامًا في مواطنها الأصلية والمناطق التي تغزوها على السواء، فضلًا عن كونها ناقلة لأمراض *البلازما النباتية*. وفي الخريف، يمكن أن تتجمع الحشرات البالغة بأعداد كبيرة للغاية في المنازل وفي الهياكل الاصطناعية الأخرى، وتنبعث منها رائحة نفاذة عندما يتمّ إزعاجها. ويزيد هذا الارتباط الإجمالي بينها وبين الهياكل الاصطناعية (مثل حاويات الشحن) أيضًا من احتمال نقل البق البني المزخرف لمسافات طويلة كآفة ملوثة. وقد اعتمدت الهيئة معيارًا دوليًا لتدابير الصحة النباتية بشأن الحركة الدولية للمركبات والآلات والمعدات المستعملة من أجل تقليل احتمال دخول الآفات الملوثة إلى هذه المسارات.

4- البيئة التشغيلية للفترة 2020–2030

[26] يقتضي التخطيط للمستقبل محاولة تصوّر ما قد يكون عليه. وبدلًا من إجراء تنبؤات محددة، يتمثل أحد الأساليب المفيدة في تحديد واستقراء الاتجاهات الرئيسية الناشئة وبعض دوافعها. فهي تعطي صورة عامة عن المستقبل الذي يجب أن يُعالجه هذا الإطار الاستراتيجي، على صعيد كل من التحديات القائمة والفرص المتاحة. وفي ما يلي وصف لبعض الاتجاهات الرئيسية المتوقعة خلال هذه الفترة، والمتصلة بالهيئة والأطراف المتعاقدة فيها.

1–4 تجارة متنامية وأكثر تنوعًا

[27] تضـــاعفت قيمة التجارة العالمية في المنتجات الحرجية والغذائية والزراعية ثلاث مرات منذ مطلع الألفية، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. وسيدعم الاستقرار السياسي النمو التجاري، بينما سيكون عدم الاستقرار عاملًا معرقلًا. وفي عام 2015، أشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أنّ نمو التجارة العالمية بالأغذية ستواصل بسرعة، لكنّ هيكل التجارة ونمطها سيختلفان اختلافًا كبيرًا حسب السلع الأساسية والمنطقة. وتوقعت منظمة الأغذية والزراعة أيضًا أنّ "زيادة المشاركة في التجارة العالمية سيكون أمرًا لا مفرّ منه في استراتيجيات التجارة الوطنية لمعظم البلدان"، ولكن "يجب أن تُدار عملية الانفتاح على التجارة والنتائج المترتبة على هذه العملية بطريقة مناسبة إذا كانت التجارة ستُوظّف لتحسين نواتج الأمن الغذائي[1]". وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تتغير طريقة تداول السلع الأساسية. وسيؤثر الفصل الجغرافي لكل من الخطوات الفردية في سلاسل الإنتاج على التجارة وسيقتضي من جميع البلدان أن تتعاون معًا. ومن المتوقع أن تكون التطورات المحددة في هذا المجال على النحو التالي:

- ستُواصل الحكومات اتباع استراتيجيات النمو الاقتصادي القائمة على توسيع التجارة والسعي إلى الوصول إلى أسواق جديدة.
- قد تنتقل بعض البلدان من اقتصادات قائمة على الزراعة إلى السياحة أو إلى اقتصادات صناعية بقدر أكبر.
- سيتواصل اتساع حجم وسرعة حركة الركاب والبضائع، ما سيسمح بانتقال الآفات بشكل أسرع من أيّ وقت مضى.

دراسة حالات الآفات (رقم 2): **بكتيريا "زيليلا فاستيديوزا"** (*Xylella fastidiosa*)

© منظمة الأغذية والزراعة

بكتيريا "زيليلا فاستيديوزا" هي العامل المسبب لمرض بيرس الذي يُصيب الكروم وللأمراض التي تُصيب العديد من المحاصيل الهامة الأخرى (بما في ذلك الحمضيات والأفوكادو والزيتون والخوخ) ونباتات الزينة والنباتات الحرجية. وتُنقل البكتيريا عن طريق الحشرات التي تتغذى على نسيج الخشب، ولا سيما القناصة (sharpshooters) والبق المزبد (spittle bugs). ويُعدّ نطاق عوائل بكتيريا "زيليلا فاستيديوزا" واسعًا وهو آخذ في التوسع بسرعة لأنّه يلتقي بمضيفين جدد وبناقلات جديدة في النطاقات التي تمّ غزوها. ويمكن أن يتأثر أكثر من 500 نوع من أنواع النباتات بسلالة واحدة أو أكثر من الأنواع أو السلالات الفرعية للآفة. وفي تسعينيات القرن الماضي، ظهرت سلالة في البرازيل تُعرف باسم مرض اخضرار الحمضيات المتنوعة (**CVC**). وسرعان ما أصبح هذا المرض أحد أكثر الأمراض أهمية من الناحية الاقتصادية في مجال إنتاج البرتقال، ما أدّى إلى خسائر سنوية بلغت عدة ملايين من الدولارات. والآن ظهرت آفة "زيليلا فاستيديوزا" وانتشرت في بعض البلدان الأوروبية، ما شكّل تهديدًا خطيرًا لأشجار الزيتون. ففي إيطاليا، انتشرت الآفة بسرعة وصارت تهدد صناعة الزيتون التقليدية وما يرتبط بها من أنشطة وتقاليد. ويتسبب هذا المرض الآن في آثار اقتصادية وبيئية واجتماعية وتجارية خطيرة. ويُهدد هذا المرض بتدمير 40 مليون هكتار من أشجار الزيتون في حوض البحر الأبيض المتوسط، مع تأثير خطير محتمل على الاقتصادات الوطنية وسبل عيش المزارعين. واعتمدت الهيئة بروتوكولًا لتشخيص آفة "زيليلا فاستيديوزا".

[1] http://www.fao.org/publications/soco/2015/ar/

- ستعبر البضائع عدة حدود قبل بيعها كمنتجات نهائية بسبب سلاسل الإمداد – الإنتاج العالمي المعقدة. وستزداد أهمية التتبع وأمن الصحة النباتية.
- ستتواصل التجارة المباشرة مع المستهلكين (بما في ذلك التجارة الإلكترونية) في التوسع بسرعة، ما يقلل من حجم الشحنات التي سيتم تقييمها من حيث مخاطر الصحة النباتية ويزيد من عددها.

2–4 التغيرات الهيكلية والتشغيلية في طريقة عمل المنظمات الوطنية لوقاية النباتات

شهدت المنظمات الوطنية لوقاية النباتات تغيرات كبيرة في العشرين عامًا الماضية. وأدّت الزيادة في حجم وتنوع السلع المتداولة التي تتطلب إصدار شهادات للصحة النباتية أو التحقق من هذه الشهادات على مستوى الحدود إلى تغير كبير في الإجراءات التشغيلية للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات. وسمحت التطورات في معالجة البيانات ونقلها بتوصيل المعلومات ذات الصلة بالصحة النباتية في الوقت الحقيقي. ولقد أدرك المنتجون وأصحاب المصلحة الآخرون بشكل متزايد فوائد معايير وإجراءات الصحة النباتية لآفاق أعمالهم. وهم على استعداد متزايد للتعاون مع المنظمات الوطنية لوقاية النباتات من أجل تبسيط الإنتاج والأنشطة التنظيمية. ومع تعرّض التمويل العام لضغوط، ستحتاج المنظمات الوطنية لوقاية النباتات إلى تحقيق المزيد من المكاسب المتعلقة بالكفاءة وإلى زيادة التعاون لتحقيق أهداف الصحة النباتية الضرورية. ومن المتوقع أن تكون التطورات الرئيسية في هذا المجال على النحو التالي:

دراسة حالة الآفات (رقم 3): **دودة خشب الصنوبر** (Bursaphelenchus xylophilus)

© إدارة الدولة للغابات والأراضي العشبية في الصين

دودة خشب الصنوبر (*Bursaphelenchus xylophilus*) هي العامل المسبب لمرض "ذبول الصنوبر" ذي التداعيات الاقتصادية والبيئية والذي يصيب أنواع الصنوبر (*Pinus spp*). ويقع موطنها الأصلي في أمريكا الشمالية وتنقلها أنواع من الخنفساء السوداء الطويلة القرون (*Monochamus*) التي تعيش في الخشب. وتم إدخال دودة خشب الصنوبر إلى آسيا (اليابان) في مطلع القرن العشرين عن طريق صادرات الأخشاب، وانتشرت الآن في الصين وجمهورية كوريا. وقد اكتُشفت لأول مرة في أوروبا (البرتغال) في عام 1999 وهي تهدد الآن بالانتشار في جميع أنحاء أوروبا. وينتشر المرض من شجرة إلى أخرى عن طريق الخنفساء السوداء الطويلة القرون (*Monochamus spp*) بوصفها ناقلًا. ويُعتقد أنّ ظهور الخنافس البالغة من الخشب المصاب بالديدان هو الطريقة الأكثر احتمالًا لإدخال الآفة. وتوجد في نصف الكرة الشمالي الأنواع المحلية من الخنفساء السوداء الطويلة القرون (*Monochamus*) التي يمكن أن تنقل دودة خشب الصنوبر. وبالإضافة إلى تأثيرها على إنتاج الغابات، يمكن أن يسبب انتشار دودة خشب الصنوبر أيضًا تداعيات بيئية كبيرة، مثل فقدان التنوع البيولوجي أو زيادة التآكل في بيئات جبال الألب. وفي جمهورية كوريا، تُشير التقديرات إلى أنّ الخسائر الاقتصادية في إنتاج الغابات والإنتاج الزراعي قد تعدّت 600 مليون دولار أمريكي على مدى 20 عامًا، مع ما يترتب على ذلك من آثار بيئية واجتماعية إضافية. وقبل اعتماد المعيار الدولي رقم 15 المتعلق بإخضاع مواد التعبئة الخشبية في التجارة الدولية للوائح، كان يُنظر إلى التعبئة الخشبية على أنها المسار الرئيسي لانتشار دودة خشب الصنوبر. واعتمدت الهيئة مجموعة من المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية للمساعدة في إدارة دودة خشب الصنوبر.

- سيتم تبسيط عمليات التخليص الجمركي لإيصال المنتجات إلى المستهلكين بشكل أسرع، ما سيؤدي إلى صعوبات في تفتيش الواردات. وستدعم اتفاقية تيسير التجارة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية هذه التغييرات.
- وستُحمّل البلدان المصدّرة المشاركين في قطاع الصناعة القائمة على الواردات مسؤولية متزايدة لضمان إدارة مخاطر الآفات، من خلال المعايير الخاصة والترتيبات التجارية.
- وستحدث تغيرات في ممارسات الإنتاج (مثل الزراعة العمودية)، ما يتيح اتباع نُهج جديدة لإدارة الآفات.

دراسة حالات الآفات (رقم 4): **دودة الحشد الخريفية** (*Spodoptera frugiperda*)

© منظمة الأغذية والزراعة

دودة الحشد الخريفية (***Spodoptera frugiperda***) هي حشرة يقع موطنها في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية في الأمريكيتين. وفي مرحلة اليرقات، يمكن أن تسبب أضرارًا كبيرة ما لم تتمّ إدارتها بشكل جيد. وهي تفضل الذرة، ولكن يُمكن أن تتغذى على أكثر من 80 نوعًا آخر من النباتات، بما فيها الأرزّ والذرة الرفيعة والدخن وقصب السكر ومحاصيل الخضار والقطن. وقد أصبحت مؤخرًا مصدر قلق كبير في أفريقيا. وفي غضون سنوات قليلة فقط، ومنذ ظهورها لأول مرة في يناير/كانون الثاني 2016، انتشرت بسرعة في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء تقريبًا. وبالإضافة إلى ذلك، امتدّت إلى الهند والصين في عامي 2017–2018. وبسبب تعزز التجارة وقدرة العثة القوية على الطيران، يُمكنها أن تنتشر أكثر. ويحتاج المزارعون والمنظمات الوطنية لوقاية النباتات إلى دعم كبير لإدارة الآفات على نحو مستدام في نظم محاصيلهم. وقد تحدّ الآفات بشكل كبير من إنتاج الأغذية، مع انخفاض غلات محاصيل الحبوب بنسبة تصل إلى 50 في المائة. وفي أفريقيا، قضت دودة الحشد الخريفية على ملايين الهكتارات من الذرة والذرة الرفيعة وبتت تهدد الأمن الغذائي لنحو 200 مليون شخص.

- وستسهل قدرات الاتصال وتبادل البيانات والإدارة الوصول إلى الخبرات المتخصصة وتبادل المعلومات لتحليل مخاطر الآفات.
- وسيصبح التمويل من القطاع العام والمنظمات الدولية عرضة لمزيد من القيود، ما سيدفع الوكالات إلى الابتكار لإيجاد أوجه كفاءة في إدارة مخاطر الآفات (على سبيل المثال، التفتيش المستهدف والتدخلات الأخرى القائمة على المخاطر).
- سيستمر الرأي العام في المطالبة بالشفافية و"الحوكمة المفتوحة". وللحفاظ على "الترخيص الاجتماعي للعمل" كوكالة عامة، ستحتاج المنظمات الوطنية لوقاية النباتات إلى تفعيل تواصلها بشأن أنشطتها ودوافعها والمنفعة العامة المترتبة عليها.

- من المتوقع أن ترتفع مستويات الحماية في البلدان المستوردة وأن تزداد الخلافات بشأن تدابير الصحة النباتية المناسبة، ما سيؤدي إلى إبطاء مفاوضات الوصول إلى الأسواق أو تعطيل أنشطة التجارة الحالية.
- سيستمر ارتفاع طلب المستهلكين على الفواكه والخضار الطازجة الخالية من مخلفات مبيدات الآفات. وسيصبح ذلك أكثر صعوبة مع انتشار الآفات عبر الحدود وسيتطلب نُهجًا جديدة ومحسنة تستخدمها البلدان المصدرة والمستوردة لإدارة مخاطر الآفات.
- سوف يكتسي دور المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات في تطوير المعايير الإقليمية ومِن ثمّ مساعدة البلدان الأقل نموًا على تنفيذها أهمية متزايدة. وقد يتعين على المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات والمنظمات الوطنية لوقاية النباتات تكييف نماذج التشغيل التي تستخدمها حاليًا.

3–4 تطوير المعارف العلمية والقدرات

[28] مع أن التوقعات تُشير إلى انخفاض عدد الأبحاث العامة في التخصصات التقليدية المتعلقة بالصحة النباتية، من المتوقع أيضًا أن يُؤثر عدد من التطورات البحثية بشكل كبير على أنشطة الصحة النباتية. ومن المتوقع أن تؤدي التطورات المستمرة في البيولوجيا الجزيئية والتسلسل الجيني إلى توفير أدوات جديدة وكذلك تحديات جديدة لعمليات التشخيص في مجال الصحة النباتية. وإنّ التطورات التي استجدت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاستشعار عن بُعد المطبقة في مجال الصحة النباتية، وزيادة قدرات تحليل البيانات، كلها عوامل ستُمهّد الطريق لنُهج جديدة في عمليات مسح الآفات النباتية ورصدها. وستكون بعض هذه التطورات الإيجابية محدودة بسبب محدودية القدرات في البلدان النامية ولا سيما في أقل البلدان نموًا. ويجب تعزيز قدرة هذه البلدان للسماح لها بالمشاركة في التجارة العالمية. ومن المتوقع أن تكون التطورات الرئيسية في هذا المجال على النحو التالي:

- سيسمح التقدم العلمي باكتشاف الآفات على نحو أسرع وسيوفر طرقًا جديدة لإدارة الآفات وانتشارها.
- قد تسهم طرق البحث الجديدة في تطوير نباتات مقاومة للآفات.
- إنّ اكتشاف آفات جديدة من دون امتلاك معلومات موثوق بها عن قدرتها على إحداث الضرر سيشكل تحديات بالنسبة إلى إدارة المخاطر.
- ستوفر "البيانات الضخمة"[2] والأدوات التحليلية المتقدمة فرصًا جديدة لاكتشاف أنماط الآفات واستهداف عمليات مكافحة الآفات والتفتيش الجمركي.
- يُؤثر تباين القدرات بين البلدان في مجال رصد مخاطر الآفات والاستجابة لها على التجارة ويُعرّض البلدان المجاورة للخطر.
- قد تستمر البلدان الأقل نموًا في مواجهة صعوبات في الحصول على التكنولوجيا والاحتفاظ بالخبرات وإنشاء نظم سليمة للصحة النباتية من أجل المشاركة في تجارة المنتجات الزراعية. ومع ذلك، قد تصبح بعض التقنيات أرخص ثمنًا وأكثر توفرًا على المستوى العالمي، ما سيُفيد البلدان النامية.

[2] استخدام مجموعات البيانات الضخمة للغاية التي يمكن تحليلها حسابيًا للكشف عن الأنماط والاتجاهات والارتباطات.

4-4 آثار تغيّر المناخ على الصحة النباتية

[29] سيمثل التخفيف من آثار تغير المناخ على قطاعي الزراعة والصحة النباتية تحديًا كبيرًا للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات والمنظمات الدولية العاملة في مجال الصحة النباتية. وستتجلى التغيرات الطارئة على أنماط إنتاج الأغذية وتجارتها خلال العقدين المقبلين. وستشكل التغييرات الناتجة في مجال الصحة النباتية (مثل أوجه الخلل في علم أوبئة الآفات وتوسّع توزيع الآفات بصورة متكررة) تحديات، لا سيما في مجالات مراقبة مخاطر الآفات ورصدها وتحليلها. وقد يؤدي تكيف الآفات مع المعايير المناخية المتغيرة إلى ظهور مخاطر آفات جديدة تهدد المحاصيل الأساسية الرئيسية. وفي ما يلي التطورات الرئيسية المتوقعة في هذا المجال:

- سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر الظواهر الجوية القصوى، ما قد يقود إلى تغيير مواقع إنتاج الأغذية وأساليبها في جميع أنحاء العالم.
- وسيؤثر تغير المناخ على علم أوبئة الآفات، وتوزيع الآفات، وتوزيع العوائل، وبالتالي على تأثير الآفات.
- وسيُصبح الأمن المائي تحديًا متزايدًا في مزيد من مناطق العالم، ما سيؤثر على مواقع زراعة المحاصيل وتسويقها.
- وستظهر آفات جديدة أو متحولة أو سلالات أكثر عدوانية وسيكون لها تأثير كبير على إنتاجية المحاصيل وجودتها وعلى البيئة والتجارة.

5- مهمة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ورؤيتها وهدفها

[30] حدّدت الهيئة المهمة والرؤية والهدف كما يلي من أجل تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات:

المهمة

حماية الموارد النباتية العالمية وتسهيل التجارة الآمنة.

الرؤية

التقليل قدر المستطاع من انتشار الآفات النباتية وإدارة آثارها في مختلف البلدان بشكل فعال.

الهدف

تمتّع جميع البلدان بالقدرة على تطبيق تدابير منسقة لمنع دخول الآفات وانتشارها، وللتقليل قدر المستطاع من آثار الآفات على الأمن الغذائي والتجارة والنمو الاقتصادي والبيئة.

6- الأنشطة الأساسية

6-1 وضع المعايير

[31] يقرّ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة وتدابير الصحة النباتية بالمعايير الموضوعة تحت رعاية أمانة الاتفاقية الدولية بصفتها المعايير الدولية الوحيدة للصحة النباتية. وقد اعتمدت الهيئة المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية وهي تدخل حيز التنفيذ بمجرد أن تضع البلدان متطلبات متوافقة في تشريعاتها الوطنية. وتُعتبر معايير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات الأساس لتدابير الصحة النباتية التي يطبقها أعضاء منظمة التجارة العالمية في المجال التجاري.

[32] تقود لجنة المعايير التابعة للهيئة عملية وضع معايير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وتدعم العديد من اللجان الفنية ومجموعات عمل الخبراء وأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات عمل لجنة المعايير.

[33] تمّ وضع ثلاثة أنواع رئيسية من المعايير من أجل توفير نُهج متفق عليه دوليًا لتنسيق اللوائح التنظيمية المتعلقة بالصحة النباتية ولتوجيه المنظمات الوطنية لوقاية النباتات ومساعدتها في أداء وظائفها المختلفة:

[34] **المعايير التأسيسية –** تضع هذه المعايير المبادئ والنُهج المقبولة دوليًا التي تسمح للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات بالقيام بأنشطة مثل تحليل مخاطر الآفات، وإنشاء مناطق خالية من الآفات، والمراقبة، وإنشاء نظام لإصدار شهادات الصحة النباتية، والإبلاغ عن الآفات.

[35] **معالجات الصحة النباتية** (المعيار الدولي رقم 28 (*معاملات الصحة النباتية للآفات الخاضعة لقواعد الحجر الزراعي*) مع ملاحقه): تحدد هذه المعايير المعالجات المقبولة دوليًا للآفات الموجودة في السلع، مثل التشعيع والتبخير والمعالجة الحرارية.

[36] **بروتوكولات التشخيص** (المعيار رقم 27 (*بروتوكولات تشخيص الآفات الخاضعة للوائح*) مع ملاحقه): تستهدف هذه البروتوكولات آفات معينة وتحدد الطريقة المقبولة دوليًا لإجراء تشخيص دقيق للآفات.

[37] وبالإضافة إلى ذلك، تُعتمد توصيات هيئة تدابير الصحة النباتية أيضًا بشأن مجموعة من المواضيع ذات الأهمية البالغة للأطراف المتعاقدة، ولكنها لا تُعتبر مناسبة لوضع معيار دولي لتدابير الصحة النباتية. وقد بدأت الهيئة الآن في تطوير المزيد من المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية لسلع ومسارات معينة. ومن الأمثلة على ذلك المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 15 بشأن إخضاع مواد التعبئة الخشبية في التجارة الدولية للوائح، والمعيار الدولي رقم 38 بشأن الحركة الدولية للبذور، والمعيار الدولي رقم 41 بشأن الحركة الدولية للمركبات والآلات والمعدات المستخدمة. وقد يلبي تطوير مجموعة مماثلة من المعايير الدولية حاجة كبيرة عند استخدامها كنقطة انطلاق لاتفاقيات الوصول إلى الأسواق. فهي تسمح بتبسيط المفاوضات التجارية الثنائية بشكل كبير. وبالمثل، فإن المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية الخاصة بالمسارات (مثل المركبات والآلات والمعدات المستخدمة) ستُسهم بدرجة كبيرة في الحدّ من انتشار الآفات، بما في ذلك الأنواع الغريبة الغازية التي تنتشر عادة كآفات ملوثة.

[38] تعمل لجنة المعايير بشكل حثيث للتأكد من أنّ المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية ليست فقط قائمة على أساس علمي وأنها سليمة من الناحية التقنية، ولكنها أيضًا عملية ويمكن تنفيذها في حالات حقيقية. وتدعو الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على نحو متزايد الهيئات الصناعية إلى المشاركة في مجموعات عمل الخبراء لإسداء المشورة بشأن وضع المعايير

الدولية لتدابير الصحة النباتية. وستعمل التوقعات المستقبلية للقطاع الصناعي على تعزيز قيمة المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية، ولكن قد ينشأ عنها أيضًا بعض التضارب في المصالح الذي ينبغي الإقرار به وإدارته.

6–1–1 مجالات النتائج الرئيسية لعام 2030

[39] SS1: تم تغطية السلع والمسارات التي أُسندت إليها الأولوية من خلال المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية الخاصة بالسلع أو المسارات التي اعتمدتها الهيئة أو التي تعمل على وضعها.

[40] SS2: تبني المنظمات الوطنية لوقاية النباتات نظمها الخاصة بالصحة النباتية ومتطلبات الاستيراد على معايير دولية معتمدة لتدابير الصحة النباتية.

6–2 التنفيذ وتنمية القدرات

[41] يُشار إلى الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات عادة على أنّها هيئة معنية بوضع المعايير. ومع ذلك، أدركت الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات منذ فترة طويلة أنّه لا جدوى من وضع المعايير من دون دعم تنمية القدرات لتمكين الأطراف المتعاقدة من تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومعاييرها تنفيذًا فعالًا.

[42] بالنسبة إلى كل طرف متعاقد، تُكلّف المنظمات الوطنية لوقاية النباتات التي تعمل بشكل كامل بإدارة نظام وطني فعّال لمنع دخول الآفات وانتشارها. وغالبًا ما يتطلب تطبيق النظام جهودًا مشتركة من عدة جهات حكومية ومن القطاع الخاص. وطورت الهيئة أداة لتقييم القدرات في مجال الصحة النباتية منذ سنوات عديدة من أجل مساعدة البلدان على تقييم قدرتها على تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وتُمثّل هذه الأداة أساسًا للعديد من خطط تنمية القدرات وتُوفر أيضًا نظرة ثاقبة على الاحتياجات والبرامج في مجال القدرات العالمية.

[43] توفر الهيئة، من خلال مجموعة من معايير تدابير الصحة النباتية وبرامج تنمية القدرات، إطار عمل للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات وتُقدّم لها الدعم لمساعدتها على بناء قدراتها من أجل تأدية مهامها. وتشمل الأمثلة على القدرات الوطنية القدرة على إنشاء إطار تنظيمي خاص بالواردات وتشغيله، والقدرة على تحليل مخاطر الآفات، وعمليات مراقبة الآفات والقضاء عليها، والقدرة على تشغيل نظام خاص بالصادرات وقادر على تقديم ضمانات رسمية من خلال شهادات الصحة النباتية.

[44] تعمل الهيئة مع الشركاء المانحين والأطراف المتعاقدة لمساعدة المنظمات الوطنية لوقاية النباتات على تطوير القدرات المطلوبة. ويُعدّ هذا العمل التعاوني ضروريًا بالنسبة إلى البلدان كي تستفيد من فرص النمو الاقتصادي المتاحة من خلال تنمية التجارة وحماية إنتاجها الزراعي ومواردها الطبيعية.

[45] في عام 2014، وافقت الهيئة على التركيز بشكل كبير على تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية. ومنذ ذلك الحين:

- وُضع أول برنامج تجريبي رئيسي لتنفيذ الاتفاقية وهو يركّز على مراقبة الآفات.
- أُعيد تنظيم أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات لزيادة التركيز على تنفيذ الاتفاقية وتنمية القدرات.
- تمّ إنشاء هيئة فرعية جديدة، ألا وهي "لجنة التنفيذ وتنمية القدرات"، وهي مكلفة بالإشراف على الاستراتيجية الطويلة الأجل لتنمية القدرات الخاصة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

[46] في إطار لجنة التنفيذ وتنمية القدرات، تمّ إنشاء مجموعات فرعية لإدارة وتنظيم عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها ولاستعراض عملية التنفيذ ونظام الدعم.

[47] يجري تركيز قدر كبير من الجهود على عمليات التنفيذ وتنمية القدرات، إلّا أنّها مقيّدة بالموارد من خارج الميزانية الممكن تأمينها (بالإضافة إلى أموال البرنامج العادي للمنظمة). ولحسن الحظ، فإنّ وكالات التنمية على استعداد للمساعدة في البرامج الرامية إلى زيادة قدرة البلدان على تحسين اقتصادها من خلال التجارة، وتقديم الدعم للمجتمعات لإدارة المشاكل المتصلة بالآفات. وقد تُؤثر مشاريع بناء القدرات تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا على قدرة المنظمات الوطنية لوقاية النباتات على الوفاء بمسؤولياتها إذا تمّ تحديد احتياجاتها بشكل جيد باستخدام أداة تقييم القدرات في مجال الصحة النباتية التابعة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مشروع تطوير وتنفيذ مركز عالمي للشهادات الإلكترونية للصحة النباتية ونظام وطني عام لإصدار شهادات الصحّة النباتيّة الإلكترونية بتمويل من آلية تطوير المعايير والتجارة ومساهمات الأطراف المتعاقدة (أنظر الإطار أدناه).

*تمّ وضع "**مشروع حلول شهادات الصحة النباتية الإلكترونية**" لتمكين جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات المهتمة بالموضوع، المتقدمة أو النامية على السواء، من تبادل المعلومات بشأن شهادات الصحة النباتية رقميًا. وأنشأ المشروع محورًا مركزيًا كأداة تبادل منسقة لتسهيل تبادل الشهادات الإلكترونية كبديل للممارسة الحالية القائمة على تبادل الشهادات الورقية، بالإضافة إلى نظام عام مبسّط (النظام الوطني العام لإصدار شهادات الصحّة النباتيّة الإلكترونيّة) مخصص للبلدان النامية من أجل إنتاج شهادات الصحة النباتية الإلكترونية وإرسالها واستلامها. وسيؤدي تنفيذ هذه الأدوات إلى تحسين أمن الاتصالات الرسمية بين البلدان وتسهيل التدفقات التجارية. وسيخفض أيضًا التكاليف وسيُزيل التعقيدات بالنسبة إلى البلدان التي تعمل على وضع نُظم فردية لتبادل البيانات الإلكترونية وضرورة التفاوض على بروتوكولات التبادل على أساس كل بلد على حدة.*

6–2–1 مجالات النتائج الرئيسية لعام 2030

[48] ICD 1: باتت حالة الصحة النباتية مفهومة حول العالم والاحتياجات معروفة وآليات التسهيل تُباشر أعمالها.

[49] ICD 2: تمّ استخدام أداة تقييم القدرات في مجال الصحة النباتية على نطاق واسع من قِبل الأطراف المتعاقدة لفهم نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم ولوضع خطط لمعالجة أوجه القصور في مجال القدرات.

[50] ICD 3: تمّ تزويد أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالموارد اللازمة لدعم الأطراف المتعاقدة في الحصول على المساعدة من أجل تنمية القدرات في مجال الصحة النباتية.

6–3 الاتصالات والتعاون الدولي

[51] تهدف جهود الاتصالات التي تبذلها الهيئة إلى ضمان فهم الآثار السلبية الخطيرة المحتملة للآفات التي تم إدخالها في جميع أنحاء العالم. ولا ينبغي أن يفهم ذلك مجتمع الصحة النباتية فحسب بل أيضًا الجماهير الرئيسية مثل عامة الناس

والحكومات الوطنية وصانعو القرارات (السياساتية والمالية)، إذا كنّا نأمل أن يتمّ الاعتراف بالصحة النباتية كأولوية وطنية وعالمية مهمة تستحق الدعم المناسب والمستدام وتتلقاه.

[52] تسترشد جهود الاتصالات هذه **باستراتيجية الاتصالات الخاصة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات**. وفي ما يلي الأهداف الأربعة التي وضعتها استراتيجية الاتصالات الخاصة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات:

- زيادة الوعي العالمي بأهمية الاتفاقية الدولية وبالأهمية الحيوية التي تكتسيها حماية النباتات من الآفات بالنسبة إلى العالم برمته
- التأكيد على دور الهيئة التي تحظى بدعم أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، باعتبارها الهيئة الدولية الوحيدة لوضع معايير الصحة النباتية بهدف المساعدة على ضمان التجارة الآمنة في النباتات والمنتجات النباتية
- تحسين تنفيذ المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية
- دعم أنشطة برنامج تعبئة الموارد اللازمة لأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

[53] تستفيد الهيئة والأمانة العامة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات من الفرص المختلفة لتُعرّف بنفسها على المستوى الدولي من أجل إفهام مهمة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات جيّدًا. وتمّ تقديم مواضيع سنوية للترويج لجوانب محددة من ولاية الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على أساس سنوي. وخلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019، ركز برنامج عمل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على المواضيع التالية:

- **الصحة النباتية وسلامة الأغذية (2016)**
- **الصحة النباتية وتيسير التجارة (2017)**
- **الصحة النباتية وحماية البيئة (2018)**
- **الصحة النباتية وتنمية القدرات (2019)**.

[54] بالإضافة إلى ذلك، وبفضل جهود الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، أعلنت الأمم المتحدة **سنة 2020 السنة الدولية للصحة النباتية**. وستسهم الهيئة وأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالنيابة عنها، في تنظيم الحدث من خلال تهيئة بيئة يمكن في إطارها إحياء البرنامج الخاص بالسنة الدولية للصحة النباتية 2020 على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

[55] تحافظ أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، بالنيابة عن الهيئة، على روابط وثيقة مع المعاهدات والمنظمات التي تملك مصالح مشتركة معها (مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقية التنوع البيولوجي). ويمكن أن تتراوح هذه العلاقات بين ترتيبات مرنة غير رسمية وعلاقات محددة بشكل واضح تمامًا. ويُعتبر هذا التعاون ضروريًا لتعميم اعتبارات الصحة النباتية وسياساتها العامة في النقاش العام بشأن قضايا البيئة والتنمية. وهناك حاجة إلى تعزيز مستوى التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، لا سيما في ما يتعلق بتغير المناخ وبناء القدرات للتأكد من أنّ تقييمات تأثير تغيّر المناخ تُدمج الآثار المتعلقة بالآفات وأنّ المنظمات المانحة المحتملة تنتبه إلى احتياجات المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في البلدان النامية في ما يتعلق ببناء القدرات في مجال الصحة النباتية.

[56] أقامت أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات علاقات وثيقة مع جميع المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات لتسهيل تنفيذ الاتفاقية من قِبل الأطراف المتعاقدة. وتُؤدي مكاتب منظمة الأغذية والزراعة الوطنية أو الإقليمية أيضًا دورًا مهمًا في تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومعاييرها.

6-3-1 مجالات النتائج الرئيسية لعام 2030

[57] CIC 1: تتواصل أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بفعالية بشأن قضايا الصحة النباتية وأهمية صحة النباتات.

[58] CIC 2: تتعاون أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بنجاح مع المنظمات الدولية والمنتديات العالمية الأخرى لإبراز الاتفاقية وأهدافها في السياسات الدولية على نحو أكبر.

[59] CIC 3: تنسق أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات عملها بشكل فعال مع منظمة الأغذية والزراعة لضمان قيام المكاتب الوطنية أو الإقليمية للمنظمة بدور مهم في تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومعاييرها.

7- الأهداف الاستراتيجية

[60] تركز الهيئة، بصفتها هيئة دولية، على النتائج على المستوى العالمي. وتُعتبر الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات المعاهدة الدولية الرئيسية لحماية الموارد النباتية (بما في ذلك الغابات والنباتات غير المزروعة والتنوع البيولوجي) من الآفات النباتية، ولتسهيل الحركة الآمنة للنباتات والمنتجات النباتية والمواد الأخرى الخاضعة للوائح في العالم. ويتمثل الهدف الرئيسي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في منع انتشار الآفات النباتية على المستوى الدولي وتقليل تأثيرها، ولكن ذلك لن يكون مجديًا إلّا إذا حققت الاتفاقية نتائج أوسع نطاقًا. ويُسهم تحقيق هدف الاتفاقية بشكل إيجابي في تحقيق نتائج مهمة للعالم بأسره.

[61] حددت الهيئة ثلاثة أهداف استراتيجية تُبرز المساهمات الرئيسية التي تقدمها في السياق العالمي. ومع أنّ الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات لا يمكن أن تكون مسؤولة بشكل كامل عن أيّ هدف من هذه الأهداف، يمكنها أن تُؤدي دورًا مهمًا، ويجب أن تضمن استمرار تركيز الجهود على تحقيق النتائج في هذه المجالات. وتُعتبر الأهداف الاستراتيجية الثلاثة على نفس القدر من الأهمية ويجب أن يكون برنامج عمل الهيئة متوازنًا لضمان مساهمة برنامج العمل الجماعي في تحقيق الأهداف الثلاثة جميعها.

[62] وتتمثل الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للهيئة في:

- **تعزيز الأمن الغذائي العالمي وزيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة.**
- **حماية البيئة من آثار الآفات النباتية.**
- **تيسير تطوير التجارة الآمنة والتنمية والنمو الاقتصادي.**

[63] يرد أدناه وصف لهذه الأهداف (ألف – جيم)، بما في ذلك مجالات النتائج الرئيسية المقابلة لها. وتحدد مجالات النتائج الرئيسية التأثير الذي تتطلع الهيئة إلى تحقيقه في إطار كل هدف استراتيجي عندما يعمل كلّ من الهيئة والأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات والمنظمات الشريكة معًا بنجاح لتنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي.

[64] تؤدي الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، بصفتها اتفاقية أُنشئت بموجب المادة الرابعة عشرة من دستور منظمة الأغذية والزراعة، دورًا حاسمًا في دعم كلّ هدف من هذه الأهداف الاستراتيجية من خلال البرامج والمعايير والأنشطة المرتبطة بها.

[65] تُسهم جميع الأنشطة الأساسية للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية. وستُسهم أيضًا مبادرات جدول أعمال التنمية الخاصة بالاتفاقية للفترة 2020-2030 مساهمة كبيرة في تحقيقها. ومع ذلك، سيعتمد تنفيذ جدول أعمال التنمية على إمكانية الحصول على موارد كافية من أموال البرنامج العادي للمنظمة والمصادر المالية الأخرى.

[66] في إطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، تؤدي الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات دورًا حاسمًا للمضي قُدمًا في تنفيذ الاتفاقية على المستويين الوطني والإقليمي. وتُعتبر المنظمات الوطنية لوقاية النباتات التابعة للأطراف المتعاقدة شريكًا هامًا للهيئة من أجل وضع إجراءات ملموسة على المستوى الوطني والوفاء بالدور المنوط بها، وتنفيذ الاتفاقية الدولية والمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية، ومنع انتشار الآفات التي يمكن أن تؤثر على الزراعة والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي. وتُعدّ المنظمة الوطنية لوقاية النباتات السلطة المختصة في بلد ما، فهي المسؤولة عن توفير ضمانات الصحة النباتية الحكومية وتلقيها، لذا ينبغي تزويدها بالموارد اللازمة لأداء مهامها بكفاءة. وتكتسي المنظمات الإقليمية لوقاية

النباتات أهمية حاسمة في تنسيق هذه الجهود على المستوى الإقليمي وخاصة في تطوير أنشطة بناء القدرات وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات قادرة على الاضطلاع بمهام محددة عند تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي نيابة عن الهيئة. ولذلك، تُعدّ الشراكات الفعالة المبرمة مع الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات ضرورية لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية.

7–1 تعزيز الأمن الغذائي العالمي وزيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة

[67] قد تفرض الآفات الشديدة التأثير تحديات على الإنتاج الأولي وإمدادات الأغذية والأعلاف في جميع البلدان. وفي عام 2006، أفاد الكاتب Oerke في تقديراته بأنّ خسائر المحاصيل العالمية التي سببتها الآفات قد تفاوتت بين حوالي 50 في المائة للقمح وأكثر من 80 في المائة لإنتاج القطن، مع خسائر تقدر بنسبة تتراوح بين 26 و29 في المائة لفول الصويا والقمح والقطن، و31 و37 و40 في المائة لإنتاج الذرة والأرزّ والبطاطس تِباعًا[3]. ويمكن أن تكون الخسائر الناجمة عن انتشار آفة جديدة وانتقالها إلى مناطق أو محاصيل جديدة أكثر مأساوية بكثير، إذ تتسبب في بعض الأحيان في خسارة كاملة للمحاصيل بانتظار نشر استراتيجيات جديدة لمكافحة الآفة. وتؤدي إدارة انتشار الآفات إلى تقليل خسائر المحاصيل وزيادة الأمن الغذائي.

[68] يتأثر الأمن الغذائي – المتمثل في توفر الإمدادات الغذائية الكافية والحصول عليها – بالعديد من العوامل، بما في ذلك الديناميكيات السكانية، وخيارات استخدام الأراضي، وتغير المناخ، وممارسات إنتاج المحاصيل، وإدارة الآفات، والوصول إلى الموارد الوراثية، وتقنيات الإنتاج الجديدة والتجارة والمساعدات الغذائية والتنمية الريفية.

[69] وقد تمارس الاتجاهات الديموغرافية ضغوطًا على الأمن الغذائي العالمي ولا سيما في المناطق النامية. وبشكل عام، تُقدّر منظمة الأغذية والزراعة أنّ الإنتاج الزراعي العالمي يجب أن يزيد بنحو 70 في المائة لتلبية الاحتياجات الغذائية المتوقعة للسكان بحلول عام 2050. ومن المتوقع أن يستمر إنتاج المحاصيل في توفير أكثر من 80 في المائة من الأغذية العالمية.

[70] ويجب أن تكون استراتيجيات تكثيف الإنتاج الزراعي وإدارة الآفات أكثر استدامة مقارنة بالاستراتيجيات الحالية أو التاريخية (أي يجب أن تعزز خدمات النظام البيئي وأن تحسنها، مثل ديناميكيات مغذيات التربة والتلقيح والحفاظ على المياه). وينبغي أن تستند أيضًا إلى عناصر تشمل الإدارة المتكاملة للآفات، والمكافحة البيولوجية للآفات، والزراعة المحافظة على الموارد، والوصول إلى الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام، مع الحدّ من تلوث التربة والهواء والمياه.

[71] إنّ تأثير الآفات النباتية على الأمن الغذائي واضح بشكل خاص في البلدان النامية حيث تفتقر الأطر التنظيمية المتعلقة بالصحة النباتية إلى القدرات اللازمة. ويجب أن تضمن الأطراف المتعاقدة أن تكون أطرها التنظيمية الخاصة بالصحة النباتية منظّمة ومزوّدة بالموارد ومنفذة بشكل مناسب، لتجنب الآفات التي تعرّض أمنها الغذائي للخطر. ويمكن أن تُقدّم الهيئة وأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالنيابة عنها، الدعم للأطراف المتعاقدة لكي تكون لديها المهارات والقدرات والمعارف التي تحتاج إليها للقيام بذلك.

[3] Oerke, E.-C. 2006. Crop losses to pests. *The Journal of Agricultural Science*, 144(1): 31–43. متاح على الموقع التالي: https://doi.org/10.1017/S0021859605005708 (آخر اطلاع على الموقع في 1 يوليو/ تموز 2019).

[72] وستزداد إنتاجية المحاصيل وستنخفض تكاليف الإنتاج إذا تمّ الحدّ من انتشار الآفات وإدارة الآفات الموجودة بشكل أفضل. وسيحقق ذلك فوائد اقتصادية كبيرة للمزارعين والمستوردين والمستهلكين والحكومات. وسيكون المزارعون أكثر قدرة على إنتاج الأغذية لاستهلاكهم الذاتي وللإمدادات المحلية والصادرات.

7–1–1 مجالات النتائج الرئيسية في عام 2030

[73] A1: تملك جميع المنظمات الوطنية لوقاية النباتات نُظمًا فعالة قائمة لرصد الآفات والكشف عن الآفات الجديدة الوافدة في الوقت المناسب ورصد انتشارها.

[74] A2: تتمتع جميع المنظمات الوطنية لوقاية النباتات بقدرات كبرى في مجال رصد تفشي الآفات واكتشافها وتشخيصها وإعداد تقارير بشأنها واستجابات سريعة لها، كي لا تُؤثر بشدة على الإمدادات الغذائية ولا تنتشر فتهدد مناطق وشركاء تجاريين آخرين.

[75] A3: هناك نظام للاستجابة لحالات الطوارئ في مجال الصحة للنباتات، وهو يُيسر الاستجابة السريعة ضدّ غزوات الآفات الجديدة ويدعم البلدان بأدوات ومعارف متعلقة بنظم الاستجابة للطوارئ.

[76] A4: تمّ تنفيذ خيارات إدارة مخاطر الآفات المستدامة، مثل النهج القائم على النظم، على نطاق واسع لتقليل آثار الآفات في جميع مراحل عمليتي الإنتاج والحصاد، وتقليل الحاجة إلى المعالجات النهائية.

[77] A5: تملك جميع المنظمات الوطنية لوقاية النباتات القدرة اللازمة على تحليل مخاطر الآفات من أجل تحديد هذه المخاطر على الإنتاج الزراعي وتخفيف آثارها.

[78] A6: تم إدراج تدابير الوقاية من مخاطر الآفات ضمن سلاسل إنتاج النباتات والمنتجات النباتية وتجهيزها وتجارتها.

7–2 المساهمة في خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030[4]

[79] يدعم عمل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات الرامي إلى تعزيز الأمن الغذائي العالمي وزيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة بشدّة الهدفين 2 و12 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

[4] https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/

7-3 حماية البيئة من آثار الآفات النباتية

[80] زاد الوعي بالتأثير الكبير والمدمر الذي يمكن أن تسببه الأنواع الغريبة الغازية على البيئات الأرضية والبحرية وبيئات المياه العذبة وكذلك على الزراعة والغابات. ويتمّ تطبيق الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمعايير والإطار التشغيلي المرتبطين بها لمعالجة الشواغل البيئية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للنباتات والمشاكل الناشئة المرتبطة بالأنواع الغريبة الغازية التي تُعتبر آفات نباتية. وتُلزِم المخاوف المستمرة بشأن تغير المناخ وحماية الغابات والبيئة كلًّا من الهيئة والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات والأطراف المتعاقدة بأن تكون على دراية بإمكانية توزيع الآفات وتأثيراتها المتغيرة بسبب تغير المناخ. وسيتعين على الحكومات مواءمة سياساتها المتعلقة بتقليل الأضرار التي تلحق بالغابات والبيئة، والحدّ من آثار تغير المناخ وانتشار الأنواع الغريبة الغازية، مع الحاجة إلى الحفاظ على إنتاج غذائي مستدام من أجل تخفيف وطأة الفقر وإطعام السكان. وسيكون من الضروري تحديد التدابير المستدامة بيئيًا لمكافحة الآفات (بما في ذلك الآفات النباتية) وتعزيزها.

[81] بعدما أصبحت آثار تغيّر المناخ ملموسة على نطاق أوسع، باتت الظواهر الجوية القصوى الأكثر تكرارًا تزيد من معدل الانتشار الطبيعي للآفات بفعل الرياح. وغالبًا ما تُقيّد العوامل المناخية بقاء الآفة وخصوبتها. ومع تغير المناخ، ستتغير نطاقات النباتات والآفات ويمكن أن يزداد تأثير الآفات بشكل كبير.

[82] الأهمّ من ذلك هو أنّ الهيئة قد أدركت الحاجة إلى حماية البيئة من الآفات بطريقة لا يكون لها في حدّ ذاتها تأثير سلبي على البيئة. إنّ القبول بخيارات إدارة مخاطر الآفات المستدامة، مثل النهج القائم على النظم، يحدّ من الاعتماد على العلاجات الكيميائية وغيرها. ويُقلل منع انتشار الآفات بشكل كبير من الحاجة إلى استخدام المواد الكيميائية الضارة في البيئة أو استخدام طرق مكافحة الآفات المدمرة، والتي يمكن أن تكون ضارة بشكل خاص في الغابات.

[83] تتعاون الهيئة وأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات مع نظرائهما بشأن التنوع البيولوجي والاتفاقيات البيئية والتعاون الدولي وترتيبات بناء القدرات مثل اتفاقية التنوع البيولوجي ومرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ. وفي حين تُعنى اتفاقية التنوع البيولوجي بمسائل التنوع البيولوجي والبيئة بشكل عام، فإنّ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات تُعالج بصفة محددة الأنواع الغريبة الغازية التي تُمثل آفات بالنسبة إلى النباتات، مع وضع معايير وإرشادات للحماية من هذه الآفات. وتتضمن العديد من المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية عناصر تركز على حماية التنوع البيولوجي. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون معايير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بشأن تحليل مخاطر الآفات (المعيار الدولي رقم 2 والمعيار الدولي رقم 11 والمعيار الدولي رقم 21) أدوات أساسية ومهمة لتقييم مخاطر الآفات البيئية. ويهدف معيار معالجة مواد التعبئة الخشبية (المعيار الدولي رقم 15) إلى مكافحة آفات الأشجار والأخشاب التي يمكن أن تؤثر على التنوع البيولوجي للغابات أو على إنتاج الأخشاب.

[84] واصلت الهيئة وضع عدد من المعايير والتوجيهات والتوصيات الأخرى التي تُعالج الحركة المحتملة للآفات النباتية المهمة لحماية التنوع البيولوجي. وهي تُعالج المسائل المتصلة بالنباتات المائية الغازية، وتقلل من حركة الآفات عبر حاويات الشحن والحاويات الجوية، وتحدّ من مخاطر الآفات المترتبة عن نفايات السفن.

[85] تتيح أيضًا أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، بالنيابة عن الهيئة، مجموعة واسعة من الموارد للوكالات البيئية كي تتخذ إجراءات لمكافحة الآفات التي تُؤثر على البيئة والتنوع البيولوجي.

7–3–1 مجالات النتائج الرئيسية لعام 2030

[86] B1: تقرّ الأطراف المتعاقدة بأنّ إدارة الآفات النباتية البيئية هي جزء من مسؤولياتها وتعمل مع الوكالات الوطنية في قطاع البيئة على دعم برامج مكافحة الآفات التي تهدف إلى حماية البيئة.

[87] B2: تملك الأطراف المتعاقدة آليات للتحكم في انتشار الآفات الملوثة للبيئة في مسارات التجارة بالمواد غير النباتية (مثل النمل الغازي على المركبات والآلات، أو كتل بيض العثة الغجرية على الحاويات البحرية والسفن).

[88] B3: تُوجد آليات لتبادل استراتيجيات التكيف من أجل الاستجابة لتأثيرات تغير المناخ.

[89] B4: تتمتع الوكالات المسؤولة عن إدارة التنوع البيولوجي البيئي والحرجي بإمكانية الحصول المنتظم على المعلومات والموارد الأخرى التي تديرها أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

[90] B5: تواصل الأطراف المتعاقدة تحسين قدرتها على تنفيذ المعايير الرئيسية للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات التي تعالج بشكل مباشر انتشار الآفات الحرجية والبيئية، مثل المعيار الدولي رقم 15 بشأن مواد التعبئة الخشبية وغيره من المعايير المماثلة، من أجل احتواء الانتشار العالمي للآفات التي تهدد الغابات والتنوع البيولوجي والنباتات غير المزروعة.

7–4 المساهمة في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030

[91] يدعم عمل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في إطار هذا الهدف الاستراتيجي بقوة الهدفين 13 و15 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

7–5 تيسير التجارة الآمنة والتنمية والنمو الاقتصادي

[92] تُعتبر التجارة جزءًا مهمًا للغاية في معظم الاقتصادات الوطنية. وتُحفّز تجارة النباتات والمنتجات النباتية، والعائدات المترتبة عليها النمو الاقتصادي وتحقق الرفاهية والازدهار للمجتمعات الريفية وللقطاعات الزراعية. وتُعدّ التجارة الدولية المسار الرئيسي لإدخال الآفات وانتشارها في العالم.

[93] من المهم التقليل إلى أدنى حدّ من خسائر الإنتاج التي تسببها الآفات وتقليل التكاليف والآثار الجانبية لإدارة الآفات من أجل تعظيم دخل المنتجين المحليين. إنّ منع انتشار الآفات إلى مناطق جديدة، أو القضاء على تجمعات الآفات المنشأة حديثًا، أو إنشاء مناطق خالية من الآفات معترف بها وأماكن إنتاج خالية من الآفات ومواقع إنتاج خالية من الآفات،

هي كلّها عمليات تبسّط الوصول إلى أسواق التصدير. وتحتاج البلدان المصدّرة إلى نظم متينة للصحة النباتية بما يؤكد لشركائها التجاريين أنّ الواردات التي يتلقونها لن تكون مصحوبة بآفات من شأنها الإضرار بالاقتصاد أو البيئة في البلد المستورد. وعندما تملك البلدان المصدرة نظمًا متينة لإصدار شهادات الصحة النباتية، وتوفر بالتالي ضمانات موثوقة للصحة النباتية إلى البلدان المستوردة، يتمّ تسهيل المسارات التجارية ويمكن تقليل الحواجز التجارية.

[94] يستفيد كلّ من الاقتصادات والمواطنين من المنتجات النباتية المستوردة بفضل توفّر مجموعة أكبر من المنتجات والوصول إليها على مدار السنة. وتُعتبر الواردات أيضًا مصدرًا مهمًا للأصناف النباتية الجديدة أو لمواد التربية التي تُساهم في تنمية الاقتصاد الزراعي. وتحتاج البلدان المستوردة إلى نظم فعّالة لفهم مخاطر الآفات التي قد ترتبط بتجارة النباتات والمنتجات النباتية وإدارتها. وتدعم هذه القدرة وضع تدابير الصحة النباتية المبررة تقنيًا وضوابط صارمة على الحدود ومفاوضات تجارية قائمة على أسس علمية.

[95] تُساعد معايير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات البلدان على تطوير نظم الاستيراد والتصدير التي تُدير مخاطر الآفات المرتبطة بتجارة النباتات والمنتجات النباتية. وعندما تُطبّق هذه النظم تطبيقًا صحيحًا، يمكن أن تتمّ التجارة بأمان (أي من دون انتشار الآفات النباتية). وعندما تقوم البلدان بتشغيل نظم الصحة النباتية وفقًا للاتفاقية وللتدابير المنسقة التي اعتمدتها الهيئة، يكون لدى الشركاء التجاريين فهم مشترك، ويمكنهم الوثوق ببعضهم البعض، ومن المفترض أن تكون المفاوضات التجارية أبسط وأسرع.

[96] دخل اتفاق تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في 22 فبراير/ شباط 2017 بعد أن أكمل ثلثا الأعضاء عملية التصديق المحلية عليه. وسيدعم هذا الاتفاق المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في مسؤولياتها المتعلقة بمنع المخاطر القائمة على الاستيراد وإدارتها. وفي هذا الصدد، ستكون هناك ضرورات متزايدة للعمل بشكل أوثق مع الوكالات الحدودية، بما في ذلك الجمارك. وستسعى الهيئة وأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات إلى زيادة التعاون مع منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية بشأن جدول الأعمال المخصص لتيسير التجارة.

7-5-1 مجالات النتائج الرئيسية لعام 2030

[97] C1: لقد سهّلت المعايير الخاصة بالسلع بالاقتران مع تدابير الصحة النباتية المنسقة المفاوضات التجارية وعجّلت بها، وبسّطت التجارة الآمنة للمنتجات النباتية.

[98] C2: إنّ اكتشاف الآفات في مسارات التجارة آخذ في الانخفاض بما أنّ البلدان المصدّرة تتحمل مسؤولية أكبر في إدارة مخاطر الآفات المرتبطة بالصادرات فيما تفيد البلدان المستوردة عن عمليات الكشف بشكل أسرع وأكثر اتساقًا.

[99] C3: عززت المنظمات الوطنية لوقاية النباتات قدراتها، وتلقت الدعم لإنشاء نظم تتسم بالجودة والموثوقية لدى الشركاء التجاريين ومخصصة لضمان الصحة النباتية للصادرات ولإصدار شهادات الصحة النباتية.

[100] C4: تحسنت كفاءة إدارة نظم شهادات الصحة النباتية وتمّ القضاء على تداول الشهادات المزورة من خلال نظم شهادات الصحة النباتية الإلكترونية، بما في ذلك النظام الوطني العام لإصدار شهادات الصحّة النباتيّة الإلكترونيّة والمركز العالمي للشهادات الإلكترونية للصحة النباتية.

[101] C5: تتمتع المنظمات الوطنية لوقاية النباتات بإمكانية الحصول على مشورة الخبراء لحلّ مشاكل التجارة الثنائية المتعلقة بالصحة النباتية.

[102] C6: يمكن أن تجتمع المنظمات الوطنية لوقاية النباتات بانتظام للتداول بشأن الأبحاث المتعلقة بالصحة النباتية والقضايا الناشئة والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

[103] C7: تملك الأطراف المتعاقدة تشريعات سارية تتيح تنفيذ شهادات الصحة الإلكترونية.

6-7 المساهمة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030

[104] يدعم العمل الذي تؤديه الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات من أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي بقوة الأهداف 1 و8 و17 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030.

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كلّ مكان.

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

8– جدول أعمال تطوير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات للفترة 2020–2030

[105] يهدف جدول أعمال تطوير الاتفاقية الدولية للفترة 2020–2030 إلى تحديد البرامج ذات الأولوية للعمل الجديد والمتوافقة مع رؤية الهيئة ومهمتها وأهدافها الاستراتيجية. ويعتمد تحديد هذه البرامج ذات الأولوية على التغييرات المتوقعة في البيئة التشغيلية للمنظمات وقاية النباتات الوطنية والإقليمية والعالمية لوقاية النباتات.

[106] ستخضع الهيئة، بصفتها هيئة دولية تتمتع بهيكل أساسي على مستوى الأمانة، للتغييرات في سياسات وميزانية الكيان المستضيف لها، أي منظمة الأغذية والزراعة. وفي نهاية المطاف، سيُقاس نجاح الهيئة في تحقيق الغرض المتوخى من الاتفاقية وفقًا لقدرتها على دعم احتياجات الأطراف المتعاقدة من أجل وقف انتشار الآفات وتقليل تأثيرها، ولكنه سيقاس أيضًا بناءً على مساهمتها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد تضطر الهيئة إلى تبسيط عملياتها وإلى تنفيذ العمليات بشكل أوثق مع إدارات ومكاتب المنظمة ذات الصلة لمواجهة القيود المحتملة في الميزانية.

[107] يُساعد جدول أعمال تطوير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات للفترة 2020–2030 على معالجة هذه التغيرات المتوقعة في البيئة التشغيلية للهيئة من خلال اقتراح العديد من برامج التنمية للفترة 2020–2030. وسيسهم تنفيذ هذه البرامج بشكل كبير في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. وترتكز برامج التنمية بقوة على الأهداف الاستراتيجية. وهي تضمن وجود الهيئة في وضع جيد يسمح لها بمواصلة تطوير وتنسيق الأنشطة الدولية للصحة النباتية حتى ما بعد عام 2030.

[108] تمّ تحديد ثمانية برامج إنمائية رئيسية. ويرد وصف موجز لكلّ منها في قسم "النتيجة المتوقعة لعام 2030"، ثمّ يرد لاحقًا وصف مفصل أكثر لكلّ برنامج إنمائي. وفي حين أنّ بنود جدول أعمال التنمية توفر فرصًا كبيرة للنهوض بمهمة الاتفاقية الدولية، فإنّ تقدّمها يعتمد على تأمين الموارد الكافية.

[109] وستبادر الهيئة إلى استعراض وتكييف جدول أعمال التنمية أو أجزاء أخرى من الإطار الاستراتيجي كلّما دعت الحاجة إلى ذلك من خلال المجموعتين الرئيسيتين التابعتين لها والمعنيتين بالتخطيط الاستراتيجي، وهما: مجموعة التخطيط الاستراتيجي التابعة للاتفاقية الدولية ومكتب هيئة تدابير الصحة النباتية.

8–1 مواءمة نظام تبادل البيانات الإلكترونية

إرساء نظام عالمي لإنتاج المعلومات المتعلقة بشهادات الصحة النباتية الإلكترونية وتبادلها

8–1–1 النتيجة المنشودة لعام 2030

[110] يعمل النظام العالمي لإنتاج وتبادل المعلومات المتعلقة بشهادات الصحة النباتية الإلكترونية بشكل كامل ومتكامل على المستوى الوطني في نوافذ التجارة الموحدة. ويعتمد النظام على نموذج أعمال مستدام يتم تمويله ذاتيًا. ويُعدّ تنفيذه في جميع البلدان ثمرة جهد عالمي كبير. ولقد قام هذا النظام بتعزيز وتبسيط التجارة الآمنة للنباتات والمنتجات النباتية وخفض تكاليف المعاملات وتسريع التخليص الجمركي للمنتجات الممتثلة للمواصفات والقضاء على الاحتيال.

8–1–2 الوصف

[111] ركزت الهيئة لعدة سنوات على النظم الإلكترونية لتسهيل تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومعاييرها. ولقد حظي إنشاء مركز عالمي لتبادل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، وتطوير النظام الوطني العام لإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، باهتمام كبير ونُظر إليهما على أنّهما وسيلتان لتيسير التجارة الآمنة. ويُسهم التأسيس الناجح لنظام الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية في إعطاء الهيئة مكانة راسخة في مجال تيسير التجارة الآمنة، ويؤكد قدرتها على المساهمة بأكثر من وضعها المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية من أجل دعم أهداف التجارة.

[112] قد تُواجه عملية تطوير أيّ نظام إلكتروني تحدي التقدّم التكنولوجي السريع، ما يحول دون تصوّر التطورات والفرص المستقبلية في الفترة الممتدة بين 2020 و2030. ويجب أن يتمثل هدف الهيئة في مواكبة أحدث التطورات المستجدة في النظم الإلكترونية وتحديد ما لديها من إمكانات لتنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومعاييرها الدولية. وسيركز ذلك بشكل أساسي على أنشطة تبادل المعلومات وتوسيع نطاق نظام الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية. وقد يتمثل أحد أنشطة الهيئة في التحقق من قيمة إنشاء قاعدة بيانات مركزية لمتطلبات الصحة النباتية عند الاستيراد، بناءً على المعلومات التي تمّ تحميلها من قبل كل بلد مستورد. وقد يُسهّل ذلك اكتساب فهم مشترك لمتطلبات الصحة النباتية الخاصة بكل بلد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن ربط قاعدة البيانات هذه بنظام الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية الموسّع لتبسيط عملية إصدار الشهادات. ويمكن دمج متطلبات الإشعار الأخرى، مثل الإشعار بعدم الامتثال، في نظام الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية.

[113] ستعمل الهيئة في المستقبل عن كثب مع منظمة الجمارك العالمية والمنظمات المعنية الأخرى في ما يتعلق بتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة، ولا سيما تطوير مفهوم النافذة الموحدة وتطبيقه. وسيضمن ذلك اتساق الحلّ العالمي للشهادات الإلكترونية للصحة النباتية الذي يتم تطويره تحت رعاية أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات مع نموذج النافذة الموحدة الأوسع التابع لاتفاقية تيسير التجارة. وسيتمّ الاعتراف بحق البلدان الأعضاء في أن تقرر بنفسها كيف ستتفاعل المعلومات المتعلقة بالشهادات الإلكترونية للصحة النباتية مع نظم النافذة الموحدة فيها.

[114] قد يُسهم تكثيف جهود الهيئة للحفاظ على النظم الإلكترونية أو تطويرها بغية تسهيل التنسيق الدولي لتبادل البيانات الإلكترونية بشكل كبير في تنمية التجارة الآمنة وتنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومعاييرها.

[115] يمكن أن تشمل الأنشطة التي سيتم تنفيذها في الفترة الممتدة بين 2020 و2030 ما يلي:

- إنشاء مركز إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية بنجاح بوصفه النظام الدولي لتبادل المعلومات المتعلقة بالشهادات الإلكترونية للصحة النباتية.
- إكمال عملية إنشاء النظام الوطني العام لإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية التابع للاتفاقية من أجل إنتاج المعلومات المتعلقة بالشهادات الإلكترونية للصحة النباتية وإرسالها واستلامها.
- حيثما تدعو الحاجة، دعم الأطراف المتعاقدة لاستحداث مركز إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية والنظام الوطني العام لإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية.
- البحث في إمكانية دمج قواعد البيانات الأخرى في مركز إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية أو ربطها بمتطلبات الشهادات الإلكترونية.

- إقامة مشاريع تجريبية لنظم إلكترونية جديدة أو محسّنة.

8-2 المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية الخاصة بالسلع والمسارات:

المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية التي تمّ تطويرها لسلع ومسارات محددة، مع ما يرافقها من بروتوكولات تشخيص ومعالجات للصحة النباتية وتوجيهات.

8-2-1 النتيجة المنشودة لعام 2030

[116] تم اعتماد وتنفيذ العديد من المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية لسلع ومسارات محددة، وحسب الاقتضاء ما يرافقها من بروتوكولات تشخيص ومعالجات للصحة النباتية لدعم تنفيذها. وتُزوّد هذه المعايير المنظمات الوطنية لوقاية النباتات بتدابير الصحة النباتية المنسقة التي يُمكن أن تستخدمها لدعم أنشطة تحليل مخاطر الآفات ونظم تنظيم الاستيراد، أو لإنشاء نظم خاصة بالمنتجات موجهة نحو التصدير. وقد أدى ذلك إلى تبسيط التجارة وتسريع المفاوضات بشأن الوصول إلى الأسواق.

8-2-2 الوصف

[117] لم تعد التجارة تتسم فقط بتبادل المنتجات النهائية، ولكن أيضًا بالإنتاج المشترك للسلع بين البلدان. وتقوم بعض أكبر الشركات الزراعية بتنويع أشكال وجودها وإنتاجها حول العالم. ويسمح ذلك للشركات بنقل النباتات والمنتجات النباتية حول العالم للاستجابة لتقلبات الطلب، بالإضافة إلى الوصول إلى مصادر المواد الزراعية من مختلف البلدان والمناطق. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي تكثيف جهود التنمية الزراعية إلى زيادة التجارة وتبادل مواد إكثار النباتات وتنقل العمال، ما يزيد من مخاطر انتقال بعض الآفات عبر الحدود أو عبر القارات. وعليه، يجب أن تتطور استراتيجيات الصحة النباتية لمنع مخاطر الآفات والاستجابة لها وإدارتها مع تغير ممارسات الأعمال التجارية وطرق الإنتاج.

[118] ويمكن أن تستجيب الهيئة من خلال وضع معايير خاصة بالسلع الأساسية والمسارات التي من شأنها أن تُيسّر التجارة الآمنة وأن تعكس كلًا من الممارسات التجارية التقليدية والمتغيرة المتصلة بالحركة الدولية للنباتات والمنتجات النباتية. ويجب أن تُرفَق هذه المعايير ببروتوكولات تشخيص خاصة بالآفات، ومعالجات للصحة النباتية، وطرق للمراقبة، وأحكام لأخذ عينات تكون قائمة على أساس المخاطر وغيرها من المواد التوجيهية لمساعدة البلدان في تنفيذ المعايير الجديدة تنفيذًا كاملًا. ويمكن أن تضم المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية الخاصة بالسلع والمسارات أحكامًا بشأن التحقق، مثل عمليات التدقيق.

[119] لا يمكن في معظم الحالات أن تتمّ التجارة إلا بعد إجراء مفاوضات ثنائية بين الدول للتأكد من اقتناعها بإدارة مخاطر الصحة النباتية بشكل مناسب. وتستند هذه المفاوضات إلى مبادئ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية ومعايير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وعلى مرّ السنين، تفاوض العديد من الشركاء التجاريين بشأن قواعد ثنائية لإدارة مخاطر الآفات المرتبطة بسلع أو بمسار ما، مع أنّ العديد من الآفات المرتبطة بالسلع قد تكون متطابقة في كلّ من المفاوضات الثنائية. ويمكن تحقيق تقدم كبير في مجال تيسير التجارة الآمنة إذا وُضعت معايير (المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية) تحدّد الخيارات المتسقة لإدارة المخاطر بالنسبة إلى الآفات الكبيرة أو لمجموعات كبيرة من الآفات المرتبطة بسلعة أو بمسار ما. وتبقى للبلدان حرية التفاوض بشأن التدابير المتعلقة بالآفات التي تهمها وغير المشمولة على

نحو ملائم بالمعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية الخاص بسلعة أو مسار ما، في حال كان هذا الأمر مبرّرًا من الناحية الفنية.

[120] سيركز وضع المعايير في المستقبل بشكل متزايد على مواضيع محددة للسلع أو المسارات بدلًا من القضايا المفاهيمية والتأسيسية العامة التي تمت مناقشتها على نطاق واسع. ومن أجل وضع برنامج عمل ذي صلة بالمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية الخاصة بالسلع أو المسارات، من الضروري أولًا أن نحدد بدقة هيكل هذه المعايير وشكلها ومحتواها واتساع نطاق تغطيتها وتنفيذها، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الاحتياجات باختلاف السلع الأساسية والمسارات. وهذه هي العناصر الأولية قبل الشروع في وضع معايير ملموسة.

[121] قد يشمل وضع معايير خاصة بسلع ومسارات معيّنة أيضًا أنشطة إضافية تتعلق بمعالجات الصحة النباتية الجديدة. وقد تحتاج العديد من المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية الخاصة بالسلع والمسارات إلى تضمين معالجات الصحة النباتية الجديدة، يمكن أن تطبقها المنظمات الوطنية لوقاية النباتات بسهولة وتتسم بتأثير بيئي منخفض للغاية وبفعاليتها ضدّ الآفات المستهدفة. ولهذا السبب، قد يكون من الضروري أن تكثف الهيئة أنشطتها المتعلقة بتبني معالجات جديدة للصحة النباتية.

[122] يمكن أن تشمل الأنشطة التي سيتم تنفيذها في الفترة الممتدة بين 2020 و2030 ما يلي:

- بلورة هيكل المعايير الدولية الخاصة بالسلع والمسارات وشكلها ومحتواها والموافقة عليها، وتطبيق هذه المفاهيم عند وضع المعايير.
- إجراء تقييم للعوامل الحاسمة اللازمة للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات من أجل التنفيذ الفعال لمعيار سلعي ما، والحواجز التي يجب التغلب عليها.
- الاتفاق على المعايير المعتمدة لترتيب أولويات قائمة المعايير الدولية الخاصة بالسلع والمسارات، وعند الاقتضاء، وضع برنامج عمل لتطوير المعايير الخاصة بالسلع والمسارات.
- في إطار عملية رصد الأداء بعد التنفيذ، تقييم الفوائد الاقتصادية والتجارية والمتعلقة بالأمن الغذائي والبيئية التي تتحقق من خلال مجموعة مختارة من المعايير الخاصة بالسلع أو المسارات.
- تكثيف الأنشطة الحالية المتعلقة بمعالجات الصحة النباتية.
- عند الاقتضاء، إنشاء مجموعات عمل لوضع نُهج بديلة لإدارة مخاطر الآفات للآفات الفردية أو المسارات أو السلع.

3-8 إدارة التجارة الإلكترونية ومسارات البريد والطرود البريدية

جهود دولية منسقة للتصدي لانتشار الآفات والمواد العائلة للآفات التي تُباع عن طريق التجارة الإلكترونية وتُوّزع عبر مسارات البريد والطرود البريدية

8-3-1 النتيجة المنشودة لعام 2030

[123] أفضت الجهود الدولية المنسقة إلى الحد بشكل ملحوظ من انتشار الآفات والمواد العائلة للآفات التي تُباع عن طريق التجارة الإلكترونية وتوزع من خلال مسارات البريد والطرود البريدية. وإنّ أحجام المواد النباتية العالية المخاطر التي يتم شراؤها عبر الإنترنت بكميات صغيرة وشحنها عن طريق الطرود البريدية تأتي من برامج التصدير في مجال الصحة النباتية

المصـــرح بها أو المعتمدة. ويتم تتبع الامتثال وإنفاذه بالتعاون مع الوكالات الحدودية الأخرى والخدمات البريدية الدولية وخدمات الشحن.

8-3-2 الوصف

[124] زادت مبيعات النباتات والمنتجات النباتية والآفات التي يتمّ طلبها عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية) وخدمات الطرود البريدية بشـــكل كبير في الســـنوات التي أعقبت إبرام الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واعتماد معظم المعايير الدولية لتدابير الصـــحة النباتية. وتُســـهم التجارة الإلكترونية في تعزيز حجم الســـلع المتداولة في التجارة وتنوعها المتزايدين. وفي كثير من الحالات، لا يكون تجار النباتات والمنتجات النباتية والعناصـــر الأخرى الخاضـــعة للوائح عبر الإنترنت على دراية باللوائح المعمول بها ولا يأخذون في الاعتبار الموقع الجغرافي للعميل قبل قبول عملية البيع وإرسال المشتريات إليه. وقد تؤدي قلة المعرفة بموقع تواجد العميل إلى اسـتيراد مواد خاضـعة للوائح إلى بلد ما من دون تلبية أيّ من متطلبات الاسـتيراد المتعلقة بالصـحة النباتية لبلد العميل.

[125] من المتوقع أن تزداد بشـكل كبير عمليات التجارة الإلكترونية وشـحن المنتجات عبر خدمات الطرود البريدية. وسـيترافق ذلك مع ازدياد الســـلع الخاضـــعة للوائح التي يتم تداولها وشـــحنها دوليًا عن طريق البريد أو خدمات الطرود البريدية. وستحتاج منظمات الصحة النباتية حول العالم إلى أدوات وإجراءات فعالة لفحص البريد والطرود البريدية. وبالإضـافة إلى ذلك، قد يكون التنسـيق الدولي للتدابير والإجراءات المطبقة على مشـغلي التجارة الإلكترونية والطرود البريدية هو الطريقة الأنجع لمعالجة هذه المشـــكلة. وقد يُســـهم التعاون مع القطاعات الأخرى مثل الجمارك ومنع التجارة في الأنواع المهددة بالانقراض (اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية)، والتي تواجه مشـاكل مماثلة متعلقة بخدمات الصحة النباتية، في تطوير نظام دولي واسع النطاق وفعّال.

[126] يمكن أن تشمل الأنشطة التي سيتم تنفيذها في الفترة الممتدة بين 2020 و2030 ما يلي:

- الاضطلاع بجهود دولية في مجال الاتصالات تستهدف كلًا من الشركات التي تمارس التجارة عبر قنوات التجارة الإلكترونية والمستهلكين للتأكد من أنّهم يفهمون أنّ البلد المستورد قد يملك متطلبات في مجال الصحة النباتية، وسبب وجود هذه المتطلبات وكيفية الامتثال لمتطلبات الاستيراد الخاصة بالصحة النباتية.
- إنشـــاء شـــبكة مشـــتركة بين الوكالات (اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ومنظمة الجمارك العالمية، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والوكالات الأخرى المهتمة) لإيجاد أوجه تآزر تُفضي إلى وضع سياسات وتوصيات مشتركة بشأن التجارة الإلكترونية ومسارات الطرود البريدية والبريد. ويمكن أيضًـا تطوير مجموعة أدوات مشـتركة بين الوكالات لتنظيم التجارة الإلكترونية ومسـارات الطرود البريدية والبريد وفحصها.
- وضع وتنفيذ سياسـات عامة أو برامج أو آليات لتبادل المعلومات بشـأن أفضـل الممارسـات وتشـجيع التجارة على الامتثال للمتطلبات، وما إلى ذلك.

8-4 إعداد توجيهات بشأن الاستعانة بالكيانات من الأطراف الثالثة

السماح بالاستعانة بأطراف ثالثة لتنفيذ إجراءات الصحة النباتية مثل المعالجات أو عمليات التفتيش

8-4-1 النتيجة المنشودة لعام 2030

[127] ستتاح للبلدان الراغبة في الاستعانة بأطراف ثالثة إمكانية الحصول على الموارد المنسقة لدعمها من أجل القيام بذلك بشكل فعال مع تأمين العمليات والضوابط الإدارية اللازمة. وقد تمّ اعتماد وتنفيذ المعايير التي تقدم توجيهات بشأن الاستعانة بالكيانات من الأطراف الثالثة لتنفيذ العديد من إجراءات الصحة النباتية، مثل عمليات المعالجة والتفتيش وتشخيص الآفات. وتضمن المعايير، في حال اختيار الحكومات هذا الخيار، استمرار تنفيذ الإجراءات وفقًا لنفس معايير ومستويات أمن الصحة النباتية.

8-4-2 الوصف

[128] تُواجه العديد من المنظمات الوطنية لوقاية النباتات مشاكل غير متوقعة أثناء أداء وظائفها، مثل القضاء على الآفات الجديدة لفترة قصيرة الأجل أو أنشطة المراقبة، والتي لا يمكن أن يعالجها موظفو المنظمة الوطنية لوقاية النباتات. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من المفيد الاستعانة بالكيانات من الأطراف الثالثة للتغلب على أوجه القصور هذه. وكون المنظمات الوطنية لوقاية النباتات مسؤولة عن نتائج الأنشطة التي تقوم بها أطراف ثالثة نيابة عنها، فإنّ قرار الاستعانة بالكيانات من الأطراف الثالثة هو قرار طوعي تقع مسؤوليته على عاتق المنظمات الوطنية لوقاية النباتات.

[129] تسمح الاتفاقية بتنفيذ إجراءات الصحة النباتية من قِبل الموظفين العموميين والأطراف الثالثة المخولة طبق الأصول. وأصبح تفويض الكيانات من الأطراف الثالثة للقيام بإجراءات محددة في مجال الصحة النباتية مثل التفتيش والاختبار والمراقبة وتشخيص الآفات وعلاجها ومراجعتها بالنيابة عن المنظمات الوطنية لوقاية النباتات أمرًا شائعًا الآن في العديد من البلدان. وفي بعض الحالات، تخضع عملية الترخيص للتشريعات الوطنية العامة التي لا تقتصر بالضرورة على الصحة النباتية. وفي حال عدم وجود توجيهات منسقة، استخدمت المنظمات الوطنية لوقاية النباتات مجموعة متنوعة من النظم لتفويض الكيانات من الأطراف الثالثة. وكانت هناك مستويات مختلفة للغاية من أشكال المراقبة والتحكم والتحقق. وقد تؤدي هذه الاختلافات إلى تقليل الثقة في موثوقية الإجراءات التي تتخذها الكيانات من الأطراف الثالثة وإلى صعوبات تجارية عندما تفرض البلدان المستوردة متطلبات استيراد إضافية لزيادة ثقتها في سلامة الاستيراد.

[130] يمكن أن تشمل الأنشطة التي سيتم تنفيذها في الفترة الممتدة بين 2020 و2030 ما يلي:

- اعتماد معيار دولي ذي صلة (أو معايير دولية) وتوجيهات بشأن تفويض الكيانات من الأطراف الثالثة لأداء إجراءات الصحة النباتية مثل التفتيش وأخذ العينات والاختبار والمراقبة والرصد والمعالجة بالنيابة عن المنظمات الوطنية لوقاية النباتات.
- استكشاف سبل زيادة الثقة في برامج الترخيص على المستوى الدولي (على سبيل المثال: من خلال إنشاء نظام ترخيص دولي).
- توفير موارد لتنمية القدرات حسب الحاجة لمساعدة المنظمات الوطنية لوقاية النباتات التي تودّ استخدام نموذج الطرف الثالث.

8-5 تعزيز نظم الإنذار والاستجابة في مجال مكافحة تفشي الآفات

نظام عالمي للإنذار بالآفات والاستجابة لها من أجل الإبلاغ عن مخاطر الآفات الناشئة بما يسمح للبلدان بأن تُكيّف بشكل استباقي نظمها المتعلقة بالصحة النباتية للحدّ من مخاطر إدخال الآفات، ولتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية بغية الاستجابة بفعالية لتفشي الآفات، بما في ذلك الاستجابة للغزوات الجديدة.

8-5-1 النتيجة المنشودة لعام 2030

[131] يوجد نظام عالمي للإنذار بالآفات مع آليات لتقييم مخاطر الآفات الناشئة والإبلاغ عنها، ما يوفر معلومات منتظمة للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات بشأن التغيرات في حالة الآفات حول العالم. وتستخدم المنظمات الوطنية لوقاية النباتات هذا النظام لتكييف نظم الصحة النباتية الخاصة بها بسرعة بغية تقليل مخاطر إدخال الآفات وانتشارها. وفي حال تفشي الآفات، تساعد نظم وأدوات الاستجابة المعززة لتفشي الآفات البلدان المتضررة على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب، لا سيما ضدّ الغزوات الجديدة. وقد تعاونت المنظمات الوطنية لوقاية النباتات والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات ومنظمة الأغذية والزراعة من أجل تطوير ونشر مجموعة أدوات شاملة وسهلة الاستخدام لمساعدة البلدان على الاستجابة بسرعة وفعالية. وتؤدي المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات دورًا فاعلاً في مساعدة المنظمات الوطنية لوقاية النباتات وهي تقوم بتنسيق الاستجابات لتفشي الآفات عبر مناطقها.

8-5-2 الوصف

[132] انتشرت الآفات في مناطق جديدة بسرعة كبيرة بسبب سرعة وحجم تداول السلع على المستوى الدولي. ولكي تتمكن المنظمات الوطنية لوقاية النباتات من مواكبة حدوث الآفات وسيناريوهات توزيعها المتغيرة بسرعة، يجب القيام باستثمارات كبيرة في مُسوح المخاطر الناشئة. ويتم إجراء نشاط المسح هذا من قبل بعض البلدان والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات ولكن لا تتم مشاركته دائمًا على نطاق واسع.

[133] يمكن أن يحصل النظام العالمي للإنذار بالآفات على مخرجات من البلدان والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات التي تقوم بالفعل بعمليات المسح هذه، وأن يجعل النتائج متاحة بسهولة أكبر وأكثر فهمًا لجميع الأطراف المتعاقدة. وبالنسبة إلى البلدان أو المناطق غير المشمولة بالفعل، يمكن وضع أداة عامة تسمح بإدخال المعلومات المتعلقة بمخاطر الآفات الناشئة ونشرها. ويمكن أن تضطلع المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات بدور هام في جميع المناطق من أجل تحديد مخاطر الآفات الناشئة والإبلاغ عنها.

[134] وسيُساعد تحسين الوعي بالتغيرات في مخاطر الآفات البلدان على تكييف نظم الصحة النباتية بشكل استباقي للحدّ من مخاطر دخول الآفات وتوطينها.

[135] ويجب أيضًا النظر في السُبل التي تسمح للبلدان بتحسين الإبلاغ عن الآفات. وسيعمل نظام الإنذار بالآفات بشكل أفضل بالنسبة إلى جميع الأطراف المعنية إذا ما مكّن وشجّع جميع الأطراف المتعاقدة على الإبلاغ الفعال والسريع والشامل عن الآفات.

[136] ويمكن أن تُشكّل حالات تفشي الآفات تحديات كبيرة للبلدان والمناطق التي تحدث فيها هذه الآفات. وفي كثير من الحالات، لا تُعالَج التحديات القائمة (مثل الافتقار إلى المعارف الفنية أو نقص الأدوات أو عدم كفاية القدرات في مجال

الصـــحة النباتية من حيث العلوم أو التنفيذ العملي) بما فيه الكفاية لمنع انتشـــار المزيد من الآفات وتخفيف الآثار على المحاصيل والبيئة. وقد يسبب ذلك تهديدات لا داعي لها للأمن الغذائي والبيئة والتجارة.

[137] يمكن الحدّ من مخاطر تفشـــي الآفات الجديدة (بما في ذلك الغزوات) من خلال تنفيذ إجراءات الصـــحة النباتية على المســـارات التجارية، ولكن لا يمكن القضـــاء عليها. ولذلك فمن الضـــروري أن تكون البلدان قادرة على اكتشـــافها والاسـتجابة لها بسـرعة، من خلال الحصـول على الدعم المناسـب للاسـتجابة في حالة غزوات الآفات. وفي العديد من الحالات، لم تُوضـع هياكل تنسـيق إقليمية لمكافحة الآفات العابرة للحدود بشـكل فعال. وتضـطلع المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات بدور تنسـيقي مهم داخل المناطق، حيث تدعم المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في الاسـتجابة لتفشـي الآفات وتُيسر المساعدة التي تقدمها البلدان المجاورة.

[138] وهناك حاجة ملحة إلى زيادة قدرة البلدان على الاستجابة ويمكن تحقيق ذلك جزئيًا على الأقل، من خلال إنشاء مجموعة أدوات مؤلفة من موارد يُمكن الوصـول إليها بسـهولة. ويمكن تطوير هذه الموارد في إطار من برنامج عمل الهيئة أو ببسـاطة إتاحتها من قِبل الأطراف المتعاقدة. وتؤدي الهيئة أيضًـا دورًا في تيسـير اسـتخدام مثل هذه الموارد قبل تفشـي المرض من خلال التدريب وغيرها من أنشـطة التنفيذ. وبالإضـافة إلى ذلك، يمكن أن تسـتكشـف الهيئة إمكانية إنشـاء آليات تمويل طوعية لمساعدة البلدان التي يشكّل تمويلها العامل المحدّد الحاسم في التصدّي بنجاح لحالات تفشي الآفات.

[139] يمكن أن تشمل الأنشطة التي سيتم تنفيذها في الفترة الممتدة بين 2020 و2030 ما يلي:

- تحديد وفهم الحالة العالمية للكشـف عن مخاطر الآفات الناشـئة والإبلاغ عنها على مستويات المنظمات الوطنية لوقاية النباتات والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، ومتطلبات المستخدمين لتحسين نظام الإنذار بالآفات.
- مواصلة العمل مع البلدان من أجل تيسير تطوير نظم مراقبة الآفات، استنادًا إلى معايير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وغيرها من التوجيهات الفنية اللازمة للكشف المبكر عن مخاطر الآفات الناشئة والاستجابة لها.
- وضـع نظام لتنسـيق نشـر المعلومات المتعلقة بمخاطر الآفات الناشـئة والتغيرات في حالة الآفات، بما في ذلك وضع معايير مشتركة للبيانات لجميع البلدان والمناطق المشاركة في هذا النشاط.
- وضع نظام عام يمكن أن تستخدمه البلدان والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات لتسجيل مخاطر الآفات الناشئة والإبلاغ عنها، بما في ذلك التغييرات في حالة الآفات.
- اسـتكشـاف سُـبل جديدة لتيسـير الإبلاغ عن الغزوات الجديدة في الوقت المناسـب وإزالة الحواجز الحالية التي تحول دون الإبلاغ عن الآفات بشكا استباقي.
- تحديد ولاية الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وسـياسـتها وهيكلها بشـكل واضـح بما في ذلك، عند الاقتضـاء، إدماج نظام الوقاية من حالات الطوارئ المتعلقة بالآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود ضمن ولاية شاملة متعلقة بالصحة النباتية.
- إنشاء شبكة من الخبراء للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة النباتية.
- المساعدة في ضمان إشراك الخبرات وموارد الاستجابة في الوقت المناسب.
- تطوير مجموعة أدوات بســـيطة وفعالة ومتاحة للبلدان من أجل الاســـتجابة للغزوات، بما في ذلك خطط الاســـتجابة لحالات الطوارئ، وطرق تعيين الحدود، وبروتوكولات التشـــخيص، وبروتوكولات الاحتواء، وقوائم مصائد الآفات، وجاذبات الآفات وعوامل المراقبة، وخيارات المراقبة، وعلاجات الصحة النباتية، وما إلى ذلك.

- تيسير مبادرات الدعوة مع الجهات المانحة المحتملة، والتماس الدعم في إطار تنفيذ أدوات الاستجابة للغزوات التي تمّ تطويرها.
- إنشاء نظام دولي معزز لمكافحة تفشي الآفات بموجب الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وتوفير فرص فريدة للتصدي للحالات الكارثية من تفشي الآفات، مثل تفشي دودة الحشد الخريفية (*Spodoptera frugiperda*) مؤخرًا في أفريقيا، عن طريق توفير الخبرات والمنهجيات اللازمة للقضاء على الآفات على وجه السرعة. ومع أنّ إطلاق مبادرة دولية للمانحين لتمويل النظام قد يحقق فوائد كبيرة، فإنّ الموارد اللازمة لإنشاء وصيانة مثل هذا النظام ستتجاوز الموارد المتاحة حاليًا لأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

8–6 تقييم آثار تغير المناخ على الصحة النباتية وإدارتها

وضع برنامج عمل لتقييم وإدارة آثار تغير المناخ على الصحة النباتية والتجارة الدولية بالنباتات والمنتجات النباتية

8–6–1 النتيجة المنشودة لعام 2030

[140] يتمّ تقييم آثار تغير المناخ على الصحة النباتية والتجارة الآمنة للنباتات والمنتجات النباتية، لا سيما في ما يتعلق بمسائل تقييم مخاطر الآفات وإدارتها. وتنعكس قضايا الصحة النباتية بشكل كافٍ في النقاش الدولي بشأن تغير المناخ في إطار الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ.

8–6–2 الوصف

[141] تقدم التجارة طريقة لحل تحديات مثل نقص الأغذية على المستوى الإقليمي بسبب آثار تغير المناخ. غير أنّ آثار تغير المناخ على الآفات النباتية وناقلات الآفات تهدد أيضًا النظام التجاري الدولي لأنّ التجارة الدولية توفر مسارًا لانتشار الآفات النباتية وناقلات الآفات في مناطق جديدة من العالم. ومن أجل تحقيق الفوائد المحتملة للتجارة الدولية بالمنتجات الزراعية، لا بدّ من تعزيز أنشطة الصحة النباتية المتعلقة بتغير المناخ. وبما أنّ انتشار الآفات والنباتات، وعلم أوبئة الآفات وآثارها قد يتغير بشكل كبير بسبب تغير المناخ، فإنّ وجود نظم قوية للمراقبة والرصد يُعدّ أمرًا حاسمًا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتُعتبر معرفة الآفات والتغيرات المحتملة في دورات حياتها وعلم الأوبئة والقدرة الإمراضية التي يُمكن أن يسببها تغير المناخ ضرورية عند إجراء تقييمات لمخاطر الآفات من أجل تحديد الخطوات والإجراءات اللازمة لإدارة مخاطر الآفات هذه بشكل فعّال ومُراعٍ للاقتصاد.

[142] يجب إيلاء اهتمام أكبر لقضايا الصحة النباتية في اعتبارات السياسات العامة المتعلقة بتغير المناخ. ومن الضروري أن تنعكس سياسات واستراتيجيات الصحة النباتية بشكل كافٍ في أعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ولن يكون الوزن السياسي والتمويل اللاحق لاحتياجات الصحة النباتية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي متاحًا إلا عند الاعتراف بمسائل الصحة النباتية كعنصر هام من عناصر النقاش الدائر بشأن تغير المناخ.

[143] حتى الآن، لم تُولِ الهيئة سوى اعتبارًا أوليًا للمسائل المتعلقة بتغير المناخ. وإذا ما أريد لهذه المسائل أن تحظى بمزيد من الاهتمام في برنامج عمل الهيئة، فلا بدّ من معالجتها بطريقة منهجية. ويُمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال إنشاء مجموعة عمل معنية بتغير المناخ ومكلّفة مهمة تحديد أولويات العمل الطموحة والمتناسبة.

[144] يمكن أن تشمل الأنشطة التي سيتم تنفيذها في الفترة الممتدة بين 2020 و2030 ما يلي:

- استكشاف مدى قدرة الهيئة على معالجة قضايا تغير المناخ وتأثيرها على سياسات الصحة النباتية.
- إنشاء منتدى مناسب، عند الاقتضاء، لتحليل ومناقشة مسائل تغير المناخ والصحة النباتية بشكل منهجي ومنتظم.
- وضع توصيات بشأن تغير المناخ والصحة النباتية، وعند الاقتضاء، وضع مبادئ توجيهية ذات صلة لتحليل مخاطر الآفات ورصدها.
- تعميم سياسات الصحة النباتية في النقاش الدائر بشأن تغير المناخ.

8-7 تنسيق الأبحاث المتعلقة بالصحة النباتية على المستوى العالمي

آلية طوعية لتنسيق الأبحاث المتعلقة بالصحة النباتية العالمية من أجل التعجيل في تطوير العلوم ودعم جميع الأنشطة التنظيمية المتعلقة بالصحة النباتية

8-7-1 النتيجة المنشودة لعام 2030

[145] أُجري تحليل لهياكل وسياسات الأبحاث المتعلقة بالصحة النباتية الدولية لاستكشاف إلى أيّ مدى يمكن أن يساعد التنسيق الدولي لبحوث الصحة النباتية البلدان على تجنب الازدواجية في أنشطة البحث واستخدام موارد البحث بأكثر الطرق كفاءة وفعالية. وقد تمّ استكشاف إمكانيات إنشاء هيكل تعاوني دولي للبحوث المتعلقة بالصحة النباتية، وعند الاقتضاء، تمّ إنشاء هذا الهيكل.

8-7-2 الوصف

[146] يؤدي التعاون الدولي في مجال البحوث بين الدول والمؤسسات والتخصصات إلى زيادة جودة العلوم والكفاءة في استخدام الموارد وتحسين النتائج واعتماد النتائج على نطاق أوسع. غير أنّ فوائد التعاون هذه لا تحدث إلّا عندما يكون هناك اهتمام متبادل واتساق بين الأهداف (بما في ذلك "الرؤية")، وقيادة فعالة، وتسهيل للعمليات والهياكل، ودعم للتعاون، وأخيرًا، التمويل لدعم البحث والتعاون. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الحاجة إلى تطوير مجموعة متوازنة من أعمال البحث، تتراوح بين البحوث الاستراتيجية والبحوث التطبيقية، تُعدّ ضرورية لإقامة تعاون تآزري.

[147] لإقامة تعاون دولي في مجال البحوث، من المهم وضع سياسة للهيئة في هذا المجال والاتفاق على الهياكل. وقد يوفر التعاون مع المنظمات الدولية لبحوث الصحة النباتية (على سبيل المثال Euphresco) وجهات نظر مفيدة بشأن السياسات العامة والهياكل. ويمكن تفويض الإدارة والحوكمة الكاملين لهذا النشاط إلى المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، ما يؤدي إلى تفادي طلب الموارد من أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

[148] يُعدّ إطلاق مبادرة لإنشاء سياسات وهيكل عالمي لتنسيق الأبحاث المتعلقة بالصحة النباتية العالمية عنصرًا هامًا من عناصر الأهداف الاستراتيجية للهيئة.

[149] يمكن أن تشمل الأنشطة التي سيتم تنفيذها في الفترة الممتدة بين 2020 و2030 ما يلي:

- تحليل السياسات والهياكل الدولية القائمة لتنسيق البحوث.
- استكشاف فوائد وضع سياسة وهيكل للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات من أجل تنسيق البحوث الدولية، ولا سيما في ما يتعلق بتحديد دور المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات في عملية التنسيق هذه.
- اعتماد التنسيق الدولي لبحوث الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وكذلك لسياستها وهيكلها.
- إنشاء صحيفة دولية للصحة النباتية عند الاقتضاء، لنشر نتائج الأبحاث المتعلقة بالصحة النباتية.

8-8 شبكة المختبرات التشخيصية:

إنشاء شبكة من خدمات مختبرات التشخيص وبروتوكولات التشخيص لمساعدة البلدان على تحديد الآفات بطريقة موثوقة أكثر وفي الوقت المناسب

8-8-1 النتيجة المنشودة لعام 2030

[150] توفر شبكة دولية من خدمات مختبرات التشخيص عمليات التعرف على الآفات الموثوق بها وفي الوقت المناسب. وهناك اعتراف رسمي بأنّ المختبرات الوطنية ذات الوظائف التشخيصية القوية قادرة على تقديم خدمات موثوقة في المناطق أو على الصعيد العالمي، ما يقلل من الحاجة إلى قيام جميع البلدان بتطوير قدرات مزدوجة.

8-8-2 الوصف

[151] تُعدّ الخبرة التشخيصية إحدى القدرات الرئيسية لحسن أداء أيّ منظمة وطنية لوقاية النباتات. بيد أنّ توفّر الخبرة أو الخدمات التشخيصية في كثير من البلدان مقيّد بشدة بسبب محدودية القدرة الهيكلية والدراية الفنية. ولا بدّ لأيّ بلد يرغب في المشاركة في تجارة السلع الزراعية أن يُثبت أنّ منتجاته خالية من الآفات. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من الحصول على خدمات التشخيص. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج البلدان المستوردة إلى الحصول على الخبرة التشخيصية الملائمة للتمكّن من اكتشاف الآفات في السلع المستوردة وبالتالي منع دخول الآفات الخاضعة للوائح التي قد تسبب أضرارًا كبيرة للزراعة أو للبيئة.

[152] إنّ إنشاء مختبرات تشخيص على مستوى العالم ومواصلة التقدم في مجال تكنولوجيا التشخيص مكلف للغاية. وأصبح من الواضح أنّ الخيار الوحيد القابل للتطبيق بالنسبة إلى العديد من البلدان للحصول على خدمات التشخيص العالية الجودة هو التعاون بين البلدان للوصول إلى قدرات التشخيص عن بُعد على المستوى الدولي أو الإقليمي أو دون الإقليمي. فعلى سبيل المثال، يمكن لمختبر تشخيصي أُنشئ على الصعيد دون الإقليمي أن يستجيب بفعالية وكفاءة لاحتياجات عدّة بلدان في الإقليم. ويمكن أن يكون لدى البلد "ألف" في الإقليم مختبر لعلم الحشرات في حين قد يتخصص البلد "باء" في مسببات الأمراض النباتية والبلد "جيم" في الديدان الخيطية، وما إلى ذلك. وفي المستقبل القريب، قد تكون مراكز التشخيص والمختبرات المشتركة هي السبيل الوحيد أمام العديد من البلدان للوصول إلى أحدث خدمات التشخيص.

[153] يمكن أن تساعد الهيئة في معالجة الافتقار إلى القدرات التشخيصية في العديد من البلدان عن طريق إنشاء شبكة طوعية من مختبرات التشخيص. ويمكن أيضًا تطبيق معايير المختبرات العامة القائمة على نطاق أوسع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن

أن تعمل الاتفاقية الدولية على إعداد نموذج مشروع لمراكز التشخيص دون الإقليمية يمكن أن يكون بمثابة مخطط للمانحين عند تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية (عن طريق مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة مثلًا).

[154] يمكن أن تشمل الأنشطة التي سيتم تنفيذها في الفترة الممتدة بين 2020 و2030 ما يلي:

- تصوّر نموذج لإنشاء مختبرات تشخيص مشتركة دون إقليمية واختبار كفاءته.
- اعتماد معايير وبروتوكولات التشخيص المطلوبة.
- تيسير إنشاء شبكة مختبرات دولية.
- وضع قائمة بمختبرات التشخيص المتاحة وخبراتها والإبلاغ عنها.

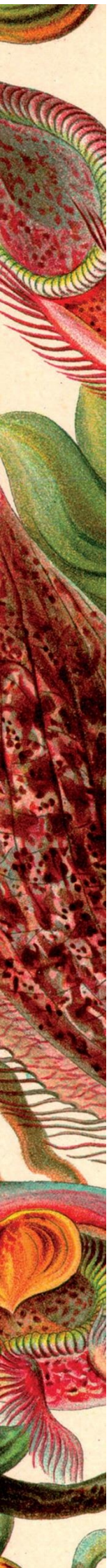

الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات هي اتفاقية دولية للصحة النباتية تهدف إلى حماية النباتات المزروعة والبرية عن طريق منع إدخال الآفات وانتشارها. وقد ازدادت تنقلات السفر والتجارة الدولية أكثر من أيّ وقت مضى. ومع انتقال الناس والسلع حول العالم، فإنّ الكائنات الحية التي تشكل مخاطر على النباتات تنتقل معهم.

الهيكل التنظيمي

- هناك أكثر من 180 طرفًا متعاقدًا في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
- لكلّ طرف متعاقد منظمة وطنية لوقاية النباتات وجهة اتصال رسمية تابعة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.
- تمّ إنشاء 10 منظمات إقليمية لوقاية النباتات لتنسيق عمل المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في مختلف مناطق العالم.
- تنسّق الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أنشطتها مع المنظمات الدولية المعنية للمساعدة في بناء القدرات الإقليمية والوطنية.
- تقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتوفير خدمات الأمانة للاتفاقية.

International Plant Protection Convention
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy
Tel: +39 06 5705 4812 - Fax: +39 06 5705 4819
Email: ippc@fao.org - Web: www.ippc.int

CAXXXXEN/1/12.20